

# الاقتصاد السياسي للثورة مصر بين ظائفها ومهامها في حلحلة النظر

أ. عبد الله محمد عرفان<sup>(٠٠)</sup>

الأفكار والمؤسسات المطلوبة لتحقيق أهداف الثورة الاقتصادية وضمان انخراطها في قلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية لإحداث التغييرات المطلوبة.

يحاول هذا التقرير قراءة الأفكار والمبادرات والسياسات الاقتصادية في عام الثورة سواء من قبل الثوار أو من قبل الحكومة في ضوء الأزمات الإستراتيجية للاقتصاد المصري التي هي حصيلة تراكمات من السياسات والتوجهات الناجحة والفاشلة على السواء. يبدأ التقرير بعرض تاريخ مختصر للسياسات الاقتصادية منذ منتصف السبعينيات والتي عرفت بالانفتاح، ويحاول بعدها تقييم الأفكار والسياسات التي طرحت في عام الثورة من جهة اقترابها من حل المشكلات الحقيقة للاقتصاد المصري أم استمرارها في التسكين والتجاهل للقضايا الحرجة، ثم ينتهي بتقييم طبيعة المداخل الاقتصادي لحل المشكلات بين الداخل التقليدية وغير التقليدية للاقتراب من مشكلات الاقتصاد المصري في سياق جديد.

**أولاً- ما قبل الثورة: موجز تاريخ الاستبداد النيوليبرالي:**

مُثلث الثورة علامة على اختناق سياسات اقتصادية اتسمت بالفساد وعدم الكفاءة والمحاباة وممارسات سياسية اتسمت باحتكار السلطة والمركزية الشديدة فشلت أيضًا في تحقيق كرامة المواطنين وتمكينهم من مقدرات وثروات بلدتهم الهائلة لصالح قلة

## مقدمة:



جاءت الثورة المصرية على خلفية أزمات اقتصادية هيكلية صاحبت المصريين منذ السبعينيات نتيجة للتحولات غير المكتملة التي حدثت. وقد ترافقت مع استبداد وفساد أديا إلى اختناق النموذج الاقتصادي السياسي وانطلاق الثورة. ولكن تغيرت مع الأجيال قاعدة تأييد النظام ولم يعد من الممكن الاستمرار في السياسات نفسها لحماية مصالح نخبة فاسدة. إلا أنه على الرغم من قيام الثورة لإطاحة بهذا البناء الهش، فإنه ظل يقاوم طوال عام الثورة حتى لا تطال الإصلاحات أياً من امتيازاته وقاعدة استمراره التي هي بالضرورة على حساب الشعب والفقare.

كان أداء الحكومات المتعاقبة بعد الثورة إضافة إلى النخبة الثورية مخيّباً للأمال فيما يتعلق بثورية الأفكار والأداء المتوقع بعد الثورة المجيدة، فلم تستطع أفكار الثورة الانتصار على المؤسسات والمصالح القديمة وهي في أضعف لحظاتها. فكانت نتائج المعرك الفكرية دائماً لصالح النظام القديم المسلح بالعلومات والسلطة والمؤسسات وهي عوامل يفتقد أكثرها المعسكر الثوري. لم يتحقق أي من مطالب الثورة الاقتصادية إلى الآن، وما تحقق كان منقوصاً كالحد الأدنى للأجر أو تحايلاً كالتعيينات الحكومية، مما أوحى باستيعاب الثورة بدلاً من تمكينها. لذا: تبدو الحاجة ملحة الآن إلى النظر في طبيعة

(٠) يتوجه مركز الحضارة بالشكر إلى الباحث أ.أنس رضا، والباحثة أ.الاء كرم على مشاركتهما في إعداد هذا البحث.

(٠٠) مدرس مساعد، قسم إدارة الأعمال، جامعة الأزهر.

### الفجوة الأولى: فجوة التنسيق

لم يجر اتفاق جديد على طبيعة دور الدولة وحدودها، مادا تقوم به الدولة وما لا تقوم به؟ ما دور الدولة في تقديم الخدمات؟ هل تقوم الدولة بالإنتاج أم لا؟ وإن كان، ففي أي قطاعات؟ ما دور القطاع الخاص وحدوده؟ أين مكان القطاع الأهلي والمجتمع المدني؟ ما طبيعة العلاقة بين القطاعات؟

تمثل هذه الفوضى والتناقضات الناجمة عن عدم الإجابة عن هذه الأسئلة في اشتغال الدستور والقوانين على روح ومضامين اشتراكية، يتم تعديلها جزئياً أو ترقيعها حسب الطلب لتوافق مع التحولات الجديدة نحو الرأسمالية. هذا بالتأكيد بصور يغيب عنها الشفافية والتوافق والمشاركة.

لذلك: فإن وجود الدولة للتنسيق ضرورة لضمان تراكم رأسمالي ومعرفي في اتجاه التنمية. وتشير الدراسات إلى أهمية تنسيق الدولة في المراحل الأولى للتحول<sup>(١)</sup> نظراً لعدم نضج المؤسسات وأكتمال نموها وقيامتها بوظائفها، حيث إن ذلك قد يقود إلى فوضى عارمة وتفكك اجتماعي<sup>(٢)</sup> وهو ما نراه ماثلاً الآن. ويحتاج التنسيق الحكومي إلى مرونة في القوانين والتشريعات، وهذا ما يواجهه بشكّل التضخم الحكومي في مصر، وجمود الأطر التشريعية والقانونية ما يؤدي إلى اكتفاء الحكومة بحل مشكلاتها بدلًا من حل مشكلات المجتمع.

### الفجوة الثانية: فجوة الخدمات

مارست الدولة التعليمية والتل erb من التزاماتها، وصممت على المضي في الطريق الخطأ. فتم تخفيض موازنات الخدمات تدريجياً، والتوجه نحو فتح الباب للقطاع الخاص للمشاركة في تقديمها بأشكال مختلفة، ولم تستطع الدولة يوماً أن تصرح بكرهها لأداء هذا الدور، لكن مارست هذا واقعياً. فقد انهارت قطاعات الصحة والتعليم، وتدحر حال البنية التحتية نتيجة انخفاض مخصصات الصيانة، وانخفضت استثمارات الحكومة بوجه عام، وهو ما أدى إلى انخفاض شرعيتها.

أدى انسحاب الدولة من الإنتاج وتقديم الخدمات المترافق مع الخصخصة إلى نوع من الرأسمالية الفوضوية<sup>(٣)</sup>، وهو ما أدى إلى فقدان أي تأثير تراكمي للنحو والإيجازات المتحققة. ويؤكد صحة هذا مؤشر التنافسية الدولية الذي تحتل مصر فيه المركز ٩٦ من ١٤٢ دولة حول العالم في عام ٢٠١١. ويؤشر التقرير لاحتلال مصر المركز ٧٤ من جهة قوة المؤسسات، والمركز ٧٥ من جهة كفاءة البنية التحتية ومدى الاعتماد عليها، والمركز ١٠٧ من جهة كفاءة التعليم العالي والتدريب، والمركز ٩٦ من جهة الصحة والتعليم الابتدائي<sup>(٤)</sup>.

خلطت الاستبداد السياسي بالفساد والاحتكار الاقتصادي.

اسم النظام الاقتصادي المصري بالاضطراب والازدواجية والتناقض في التوجهات والسياسات، ولقد تراكم هذا عبر عقود من السياسات والتوجهات المختلفة، التي تداخلت وتراكمت فأصبحت أشبه بالحفرات. حيث جمع النظام بين سمات اشتراكية قوية متمثلة في الحكومة الكبيرة والتزام الحكومة - شكلياً - بإنفاق عام كبير على الخدمات والدعم والتحويلات الاجتماعية ونظم أجور غير مرنة وحماية كبيرة للعملة في القطاع العام، وبين سمات رأسمالية عبارة عن سوق متطرفة ونظام ضريبي منخفض المعدل يساوي بين الجميع في الأعباء. إضافة إلى حرية أسعار وحرية تجارة خارجية إلى جانب الالتزام بنظم سعر صرف من نسبياً.

هذه السمات المزدوجة من ناحية السياسات والبنية الاقتصادية ترافقت مع نظام سياسي مترهل ومركزي يمثل الانفتاح الاقتصادي والسياسي الحقيقي خطراً عليه من جهة أن أي توسيع حقيقي للقطاع الخاص سوف يؤدي إلى تغيير بنية النظام السياسي، وبالتالي سيدمّر إمكانية بقائه. لكن في الوقت نفسه كان لابد من التخلص من بنية الاشتراكية الاقتصادية القوية التي مثلت عبئاً اقتصادياً وإدارياً، كما أنها لا تتوافق مع التوجهات الدولية منذ السبعينيات.

استجاب النظام بداية من منتصف السبعينيات عن طريق فتح الأسواق وتحريرها، فحرر الأسعار والتجارة وحاول الانسحاب من تقديم الدعم. لكن لما كانت الأجور لم يتم تحريرها لتتطور مع تطور الأسعار، فكانت الفجوة كبيرة. ومن ثم، قامت انتفاضة ١٩٧٧ وكانت مؤشرًا على الرفض الشعبي لبرنامج التحرير الذي مثل هاجساً كبيراً لصانع القرار إلى وقتنا هذا، وكان له أبلغ الأثر على التشوّهات التي يعانيها الاقتصاد المصري إلى الآن حيث أدت إلى عدم قدرة الدولة على مصارحة المجتمع بحقيقة التحولات التي هي ماضية فيها قدمًا.

لم تكن عملية التحول من النظام الاشتراكي إلى الرأسمالي مدروسة ومخططة وتدريجية، ناهيك عن أن يكون متفقاً عليها. فلقد تمت بعنفائية شديدة ودون أن تصحبها حوارات مجتمعية تحقق حالة من التوافق المهدٍ لتبنيها من قبل الجميع باعتبارها صيغة جديدة للحياة ومنطلقاً لعقد اجتماعي جديد يحدث ترتيباً جديداً للواجبات والمسؤوليات على كل من الدولة والمواطنين.

أدت التحولات غير المنسقة إلى العديد من الكوارث والفجوات المتعلقة بتقديم الخدمات وانتشار الفساد وانخفاض معدلات الاستثمار وحدوث فجوات تمويلية هائلة في الميزانية، كما كانت هناك أيضاً فجوة في الإنتاجية متعلقة بالحالة في توازن الأجر والأسعار.

**الإنفاق على التعليم في بعض دول العالم<sup>(٥)</sup>**

المعدل	الدولة	المعدل	الدولة
٤,٥	الدخل المتوسط المرتفع	٣,٣	مصر
٤,٦	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤,٥	المتوسط العالمي
٧,١	تونس	٥,٢	منطقة اليورو
٥,٦	المغرب	٥,١	الدول الرأسمالية
٥,٥	الولايات المتحدة	٥,١	الدول متوسطة الدخل
٨,٥	الدنمارك	٤,١	الدخل المتوسط المنخفض
		٤,٦	ألمانيا

ما يضعف قبضة الدولة على السوق ما يؤدي إلى عجز في التنسيق وإنفاذ القانون وتنفيذ السياسات.

كانت التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص المخصوص هائلة عن طريق الدعم للطاقة وال الصادرات والضرائب والجمارك المنخفضة، كذلك كانت التشريعات تحابي أرباب العمل على حساب العمال، ولما كانت الأجرور منخفضة إضافة إلى عدم وجود أمان للقطاع الخاص ناهيك عن سوء المعاملة أحياناً، ظلت الحكومة والقطاع العام هما أمل وحلم الكثير من المصريين، ما ساهم في مفاقمة مشكلات تضخم الحكومة والقضاء على إمكانية تصغيرها لتكون أكثر فعالية. وهو ما يعد مؤشراً آخر على تناظر انتهاكات عملية التحول.

يؤكد هذا موقع مصر المتأخر في تقرير أداء الأعمال، حيث تحتل المركز ١١٠ عالمياً من ١٨٣ دولة في عام ٢٠١٢ متراجعة من المركز ١٠٨ في عام ٢٠١١، أما عربياً فتحتل المركز ١٢ من ٢٠ دولة متفوقة على سوريا والسودان والجزائر وجيبوتي<sup>(٦)</sup>!!! وهو ما يعني وضعًا غير مواتٍ للمشروعات صغيرها وكبيرها وزيادة العراقيل أمام إنشائها ونموها. ويؤشر تقرير الفساد العالمي<sup>(٧)</sup> إلى احتلال مصر المركز ١١٢ من ١٨٣ دولة في مستوى الشفافية ومحاربة الفساد عام ٢٠١١. وتبلغ تقديرات خسائر الجريمة والفساد في مصر حوالي ٦ مليارات دولار سنويًا، أو ما يقدر بحوالي ٢.٥٧ مليار دولار خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩.<sup>(٨)</sup>

وقد تفسر هذه المؤشرات ارتفاع نصيب اقتصاد الظل أو الاقتصاد غير الرسمي من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يقدر

في المقابل، ركزت السياسات المالية والنقدية على جذب الاستثمارات الأجنبية، فدللت المستثمرين وخُفضت معدل الضرائب على أمل ارتفاع معدل التحصيل، ما أسهم في إضعاف قدرة الدولة على تمويل الخدمات. وقد انتهى هذا بانسحاب الدولة وعدم إقدام القطاع الخاص، ما أفرز ثانٍ فجوات في الاقتصاد المصري، فجوة الخدمات.

**الفجوة الثالثة: فجوة الفساد والاستبداد**

لما لم يكن من الممكن أن تُطأق إمكانات المجتمع الاقتصادي بحرية خشية تهديد أسس النظام المستبد عن طريق التغيير التدريجي في البنية الاجتماعية. الاقتصادية لقاعدة مؤيدي الكتل السياسية المختلفة، كان لابد من ضمان استمرار الوضع سياسياً كما هو عليه. وكانت العادة هي خلق «قطاع خاص خصوصي» أو «رأسمالية المحاسب»<sup>(٩)</sup>. تقوم هذه الجماعة الوظيفية بدور مقاول الدولة ويتم نقل ممتلكات الدولة اللازم التخلص منها إليها، بحيث يتم ضمان عدم حدوث تغيير كبير في توزيع الثروات في المجتمع بطريقة تضمن استمرار النظام. هذا التحالف بين السياسة والمال جاء عبر البيروقراطية والعسكر ورجال الأعمال، ما أفرز فساداً هيكلياً، لكن الأهم منه هو قدرة الدولة على التحكم والتنسيق، فمع هذا التداخل غير الرئيسي وغير الشرعي في كثير من الأحيان بين السياسي والاقتصادي يصعب كشف الفساد والسيطرة عليه، وهو ما يؤدي إلى تهديد العملية السياسية من جراء محاولة هذه التحالفات من النظام القديم استعادة ثرواتها والأنماط القديمة للتعامل التي تتيح لهم أجواء عمل احتكارية خاصة. وهو أيضاً

يصل إلى ٥٪ أو أكثر في دول آسيا الناهضة ادخاراً واستثماراً. وقد تراجعت الاستثمارات الأجنبية في ٢٠١٠ بنسبة ٧٧٪ في الربع الثالث من ٢٠١٠ في الوقت الذي باغت فيه ١٣ مليار جنيه في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وهو ما يعني ملياري دولار تقريباً، وهو أقل كثيراً من احتياج الاقتصاد للنمو<sup>(١٠)</sup>.

وتساهمت البيئة غير المواتية للاستثمار من فساد وضعف مستويات الأجور بشكل عام وابتعاد النظم المصرفية عن قيم الشعب وتقاليده الادخارية والاستثمارية إلى ضعف معدلات الادخار والاستثمار العام وتقاءس الاستثمار الأجنبي عن تعويض الفجوة. وضاعف انعدام الرؤية الاقتصادية والتسيير السياسات ناهيك عن القدرة على تنفيذها نتيجة لفشل الإداري من انخفاض معدل النمو الذي انعكس في معدلات بطالة مرتفعة. ترافق هذا مع معدلات تحصيل ضريبي منخفض أدت إلى عجز مزمن في الموازنة العامة وصل إلى ٨٪ في عام ٢٠١٠، وهو ما قد يتوقع أن يكون أكبر من ذلك نتيجة تعدد طرق حساب الميزانية. ومع ضعف الإنتاجية وسياسة النزعة الاستهلاكية، زادت فجوة ميزان المدفوعات، ولولا وجود بعض بنود الإيرادات الريعية مثل قناة السويس وعائد البترول وتحويلات المصريين من الخارج ل كانت قدرة النظام على الاستثمار أضعف بمراحل.

#### الفجوة السادسة: فجوة الرؤية والسياسات

اتسم النظام بالتخبط في سياساته الاقتصادية، حيث أدى تقليل المشاركة في اتخاذ القرار وحصرها في دوائر ضيقة إلى تقليل الخيارات المتاحة وتقييمها وفقاً لصالحهم الخاصة. حيث عنت أي محاولة للتغيير والافتتاح تهديد استقرارية النظام، أيضاً ساهمت سيادة المدارس الكلاسيكية في السياسات الاقتصادية والتنمية على الأفكار المطروحة في تعزيز الأزمة.

حيث لم تخرج الحلول المطروحة في العادة عن بدائل السياسات المالية والنقدية الليبرالية والنيوليبرالية المعادية لأى دور للدولة والرهان على السوق فقط. وبالتالي، أثبتت هذه الأفكار فشلها نتيجة تحملها مسؤولية النهوض باقتصاد مدمر البنية التحتية ومتخلف البنى الاجتماعية، إضافة إلى تداخل عوامل الفساد والاستبداد وضعف شرعية الدولة بشكلٍ عام.

لم يكن هناك أي محاولات لتحسين أداء الجهاز الحكومي حتى للقيام بمهام الحد الأدنى من تقديم الخدمات الأساسية وتنسيق آليات السوق لضمان الشفافية والمنافسة وتسهيل الأعمال، كذلك لم يتم تبني أي استراتيجية تنافسية تقوم بتحديد السياسات بناءً على مجموعة من القطاعات القائدة لل الاقتصاد والتي تقوم بدور تحديثي وكفالة لباقي القطاعات وكمساسه أساس في النمو والتشغيل.

بتقديرات تتراوح بين ٥٠-٧٠٪، وهو ما يعني أن كل الحسابات والتقديرات للثروات والدخول والفقير والغني وقاعدة الضرائب والتهرب والفساد هي بكل تأكيد غير دقيقة في أحسن الأحوال إن لم تكن خاطئة تماماً.

وبنتيجة لفقدان العقد الاجتماعي وسيادة النزعات الاستقلالية برز للوجود كبيانات اقتصادية تابعة للوزارات السياديةأخذت في التضخم والتلوّع لأسباب بعضها مفهوم مثل الاستقلال الذاتي وتأمين الاحتياجات، وبعضها غير مفهوم مثل السيطرة على مساحات واسعة من الأرضي ومنافسة الصناعات المحلية.

#### الفجوة الرابعة: فجوة الإنتاجية

عند تحرير الأسعار كان لا بد من تحرير الأجور لتحقيق التوازن المطلوب والاتساق اللازم للنظام. ومن غير المفهوم أن تقوم السلطات وقتئذ برفع الدعم عن السلع الأساسية وهو ما يعني تركها عرضة لأسعار السوق في الوقت الذي لا يتقاضى المواطن أجراه وفقاً لأسعار السوق. حيث تمت السيطرة على الأجور لتظل عند مستويات منخفضة، وتصميمها بحيث تضمن ولاء المواطن عن طريق الحافز التي تصل إلى ٨٪ من المرتب الإجمالي. هذا بالإضافة إلى السيطرة على النقابات العمالية، بما مكن من تدمير أي قوة تفاوضية بين العمال وأرباب العمل سواء كان في الحكومة أو القطاع الخاص.

أدى هذا إلى انخفاض إنتاجية الموظفين نتيجة انعدام الحافز، ونتيجة اختلاف تخصصاتهم عن وظائفهم بسبب سياسات التعيين في ذلك الوقت وعدم وجود توصيف وظيفي يحدد مهامهم. ولم يصمد الجهاز الإداري أمام الارتفاعات الكبيرة في معدلات التضخم وانخفاض القيمة الحقيقية لمرتباتهم. فمع سيادة مناخ متسامح مع الفساد، وانسداد أفق التغيير السياسي، كانت مناعة المصريين تجاه الرشوة والتسيب والإهمال قد انهارت وأنهارت معها قدرة الجهاز الإداري المصري بوصفه قوة تحديوية للمجتمع.

#### الفجوة الخامسة: التمويل

اعتمد النموذج الاقتصادي في أيامه الأخيرة بكثافة على الاستثمارات المحلية والأجنبية لدفع النمو لمعدلات تساعد على استيعاب أعداد الخريجين سنوياً والتي تصل إلى ٧٥ ألف خريج؛ حيث يحتاج هذا إلى معدل نمو يصل قدره ٨-٧٪ سنوياً. اشتغل النموذج على تناقضات داخلية تكفي لتدميره. فتقليص مساحة المتعاملين في السوق عبر حصرية الامتيازات، وفساد الجهاز الحكومي وقلة إنتاجيته أدت إلى انخفاض الادخار الذي وصل إلى ١٤٪ في ٢٠١٠، والاستثمار المحلي والأجنبي الذي وصل إلى ١٨٪. وهو ما

**مؤشرات تقرير التنمية البشرية (٢٠١٢)**

الدولة	الترتيب	توقع العمر عند الولادة	سنوات التمدرس	سنوات التمدرس المتوقعة	نصيب الفرد من الناتج المحلي
الدنمارك	١٦	٧٨,٨	١١,٤	١٦,٩	٣٤,٣٤٧
مصر	١١٣	٧٣,٢	٦,٤	١١	٥,٢٤٩
ألمانيا	٩	٨٠,٤	١٢,٢	١٥,٩	٣٤,٨٥٤
تركيا	٩٢	٧٤	٦,٥	١١,٨	١٢,٢٤٦

فعلى الرغم من معدل النمو المتوسط في ٢٠١٠ الذي بلغ ١,٥٪ فإنه من المشكوك أن تكون فوائد وثمار هذا النمو قد وزعت بشكل عادل على أفراد الشعب؛ حيث أدت السياسات الاحتكارية ونموزج القطاع الخاص المخصوص إلى قصر المزايا والفوائد على مجموعة صغيرة دون باقي الشعب، وهو ما أدى إلى الثورة عندما اتسد الأفق وبدت محاولات التوريث جارية على قدمٍ وساق لضمان استدامة الوضع الكارثي على المواطنين.

اندلعت الثورة في يناير ٢٠١١ على خلفية فشل اقتصادي كبير للنظام السابق في تلبية احتياجات المواطنين الأساسية وفي النهوض بالاقتصاد والمجتمع نحو التقدم والتنمية. فتشير نسب الفقر إلى أنهم يمثلون نسبة تتراوح ما بين ٤٢٪ و٤٥٪، ويتمتع عشر السكان من الطبقة العليا بـ٣٠٪ من الدخل، بينما عشر السكان من الطبقة الأدنى لا يحصل إلا ٤٪ من الدخل ما يعكس حال التفاوت الحاد بين الطبقات.

**المؤشرات الأساسية للاقتصاد (١٢)**

العام	الناتج المحلي	معدل النمو	نصيب الفرد من الناتج المحلي	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي	الصادرات	الواردات	عجز ميزان المدفوعات	الاحتياطي النقدي
٢٠١٣	٢٦٤	١,٦	٦,١٨٠	-١٠,٤	٣٢,٦٨٨	٥٨,٣٥٤	-٤٠,٣٥٧	١٥,٩٣٩
٢٠١٢	٢٣١,١	١,٨	٦,٠٢٩	١٠-	٣٠,٦٠٠	٥٣,٩٧٣	-٢٧,٧٧٥	١٤,٨٦٧
٢٠١١	٢١٤,٤	٥,١	٥,٩١٣	-٨,١	٢٧,٩١٣	٥٢,٦٩٨	-٢٦,٠٦٠	١٦,٨١٢
٢٠١٠	١٨٧,٣	٤,٧	٥,٦٥٦	-٦,٦	٢٥,٠٢٤	٤٥,٥٦٤	-٢٧,٦٧٣	٣٥,٧٩٢
٢٠٠٩	١٦٤,٨	٧,٢	٥,٤٤٠	-٦,٨	٢٣,٠٨٩	٥٦,٦٢٣	-٢٦,٧٧٤	٣٣,٩٤٣
٢٠٠٨	١٣٢,٢	٧,١	٥,٠٥٩	-٧,٣	٢٩,٨٤٩	٤٥,٢٥٦	-٢,٨٠١	٣٣,٨٤٩
٢٠٠٧					٢٤,٤٤٥			٣١,٣٧٤

متقارباً لدرجة تعزز من أن الحكومات هي واجهات للتغطية أكثر منها موقع قوة حقيقة. فلم تختلف كثيراً استجابة الحكومات المتعاقبة للأزمات الاقتصادية التي حلّت بعد اندلاع الثورة، ولو لطف الله تعالى وقوه وتماسك الجهاز الحكومي على الرغم من ضعف أدائه لوصلت البلاد إلى حالة كارثية قد لا يعلم مداها إلا الله.

ومن الملاحظ، أن الحكومات المتعاقبة بعد الثورة، كانت تُظهر الضعف والعجز للتهرب من مسؤوليات الإصلاح، ويشتد عودها وتقوى عزيمتها فقط أمام ما يحقق للثورة مكسباً وللثوار -الموطنين- فائدة، في تمكّن غريب بالدفاع عن مصالح النظام القديم. وهذا ما رسم مشكلة الشعب مع الجهاز التنفيذي المتمثل في المجلس العسكري منذ قيام الثورة إلى الآن فيما يتصل بتعريف الثورة والاعتراف بها. فما هو ثورة عند المواطنين هو أزمة لدى المجلس العسكري.

ولعل غياب رؤية واضحة وترتيب أولويات محددة هو ما ميز أداء الحكومة طوال هذه الفترة، والذي قد يكون متسبباً مع أداء ما قبل الثورة، ذلك باستثناء زيادة درجة استجابة الحكومة والوزارات لمطالب الناس وظهور نزعة استيعاب من قبل المسؤولين. وكان أحد أبعاد الارتباك الواضحة هو عدم التمييز بين مهمة تسيير الأعمال وبين المهام التقليدية التي تحتاج إلى استقرار وشرعية، حيث كانت حكومة الجنزوري تتحدث عن مشروعات ضخمة كتوشكى<sup>(١٢)</sup> في حين أنها في الحقيقة حكومة مؤقتة لحين انتخاب الرئيس الجديد<sup>(١٤)</sup>.

أدمنت الحكومة على التخويف من تدهور حال الاقتصاد وإلقاء اللائمة على المظاهرات الفئوية والإضرابات والاعتصامات التي تعطل عجلة الإنتاج. وبدأت على التدليل على ذلك بتدهور قطاع السياحة وانخفاض مؤشر البورصة ونزيف احتياطي العملات الأجنبية كمؤشرات خطيرة على الانهيار. ولستنا بحاجة إلى بيان أهمية هذه المؤشرات، إلا أن التعامل معها بهذا التضخيّم يؤشر إما لاستخفاف بالمواطنين واستغلال قلة معرفتهم الاقتصادية، أو إلى أن الحكومة مختلة الأولويات ولا تعرف المهم من الأهم.

ستتناول في الجزء التالي مجموعة من القضايا الاقتصادية التي أثير حولها نقاش كبير واستحوذت على جزء كبير من الاهتمام وهي: مشكلة الموازنة العامة وكيفية إعدادها بعد الثورة، مشكلة العجز وبدائل تمويله، العلاقة مع صندوق النقد الدولي والميزانية والنظام القديم والمطالب الفئوية، ثم ننتهي بقضية الأجور الدنيا والعليا. مع العلم أنه ستجرى محاولة تقدير الحوارات والسجلات والسياسات من الأطراف المختلفة في ضوء الفجوات التي يعانيها الاقتصاد المصري والتي تمت مناقشتها فيما سبق.

بدا أن النموذج الاقتصادي والسياسي المتبعة قد أوشك على النهاية، وأن حقائق جديدة بدأت في التخلق في الواقع المصري، ما أدى إلى استحالة الاستمرار. أدت الفجوات السابقة مجتمعة ومنفردة إلى ذلك، وهي ترکة ثقيلة تمثل تراكمات عديد من النظم والسياسات انتهت شرعيتها منذ زمن وتنظر تحليلها وتقديرها والاستفادة منها وتطوير بدائل تدريجية لها. لابد من التعامل بجدية مع هذه الفجوات إذا أريد للتحول الاقتصادي بعد الثورة أن يحقق ما رجاه الشهداء من عيش حرية وعدالة اجتماعية. وعلى الرغم من أن الثورة قد أتت على خلفية مطالب اقتصادية هي انعكاس لهذه الفجوات، فإنه لا الحكومات المتعاقبة بعد الثورة ولا الثوار تعاملوا بجدية مع هذه الفجوات التي يحدد الموقف منها مصير الإصلاح.

### ثانياً- ثورة أم أزمة؟ الأفكار والمصالح والمؤسسات:

اندلعت لثورة بالأساس لفشل السياسات الاقتصادية المتبعة والتي أنتجت الفقر والفساد. ولما لم تتمكن الثورة من تنصيب حكومتها وجهازها التنفيذي، واعتمدت على من ثارت عليهم بالأساس لتحقيق مطالب الثورة، لم يكن متوقعاً أن يدافع النظام القديم عن مطالب الثورة، لكن كان متوقراً أن تحمل الثورة أفكاراً أقوى ومؤسسات أكثر مناعة من أجل أن تتمكن من مجابهة المصالح المترسبة في المؤسسات القديمة.

كان هناك طوال الوقت مشهدان يسودان الموقف: مشهد عسكري منظم محترف لديه المعلومات والمعرفة الكاملة، إضافة إلى سيطرته على المؤسسات. على الطرف الآخر كان هناك مشهد مدني مفتت بنسب متفاوتة يسوده الارتجال والعشوائية. فلم تكن لديه معلومات ولا معرفة ولا مؤسسات. نعم قد تكون هذه ميزة الثورة وعامل نجاحها أنها دون قائد وذات بنية شبكية مرنة سهلت عملية مجابهة النظام القديم في الشوارع، لكن يبدو أن الصراعات المؤسسية لها قوانين أخرى.

لم تتمكن أفكار ومطالب الثورة من اختراق جدر مؤسسات النظام القديم المتهاوية. نعم كانت الثورة في أوجهها ومصالح وفلول النظام القديم في أضعف حالاتها، لكن تسبب التشرذم والفرقة وسيادة نزعة لا مؤسسية لا نظامية لا دولية لدى الثوار في عدم تحقيق الكثير والتغريظ في الماكاسب القليلة التي أحرزت نتيجة لدماء الشهداء وصياغة المتظاهرين في ميدان التحرير وشارع محمد محمود. وفي هذا الإطار يجب مناقشة النقاط التالية:

### أداء الحكومة

على الرغم من تعاقب العديد من الحكومات بعد الثورة بدءاً من حكومة أحمد شفيق الذي أطاح به بضغوط جماهيرية إلى حكومة الجنزوري في نهاية العام ٢٠١١ فإن أداءهم جميعاً كان

## ٢- عجز الموازنة وفرض صندوق النقد الدولي

استحوذ نقاش تمويل العجز في الميزانية الذي بلغ في الميزانية الأولى حوالي ١٧٪ ووصل إلى ... في الميزانية الثانية بعد رفض المجلس العسكري لتمويل العجز بفرض يصل إلى ١٠ مليارات دولار. رفض المجلس العسكري الميزانية الأولى ذات العجز المرتفع بسبب مصادر تمويل العجز التي تستوي إلى زيادة أعباء الميزانية في المستقبل عن طريق زيادة أعباء خدمة الدين والذي سيقع على كاهل الأجيال المستقبلية، أو أنه سيفرض شروطاً سياسية ثقيلة، لا أحد يعرف في الحقيقة المبررات الحقيقية. بينما لم يرفض المجلس استمرار تخصيص مبالغ هائلة للأغنياء عن طريق دعم الطاقة ودعم الصادرات، لم يرفض أيضاً استمرار انخفاض الأجور وانخفاض مخصصات التعليم والصحة.

على الرغم من تحفيض العجز في الميزانية بتحفيض الإنفاق، ظلت الحاجة إلى تمويل سريع لسد فجوة العجز قائمة، فاستمرت المشاورات والجداول بشأن القرض الجديد الذي كان من المقرر أن يتراوح بين ٤-٣ مليارات دولار. ظهر ضعف الحكومة وترددتها بادياً في قضية القرض، وكانت تراوح بين نفي قبول القرض بحجة أن الأمور على ما يرام<sup>(١٨)</sup>، وبين تأكيد المضي قدماً لاجراء الاقتصاد إلى القرض من أجل سد العجز<sup>(١٩)</sup>. ومن أجل دعم الثقة الدولية في الاقتصاد المصري بعد هروب الاستثمارات الأجنبية وتهديد تصنيف مصر الائتماني<sup>(٢٠)</sup>.

شاب الغموض المفاوضات وتفاصيلها المحددة لشروط القرض السياسية والاقتصادية، كما أن التأخير والتردد في حسم الموقف من القرض كان له أثر سلبي على موقف مصر وصورتها الخارجية. وفي البداية كان الحديث عن قرض بدون مشروطية سياسية وبمعدل فائدة منخفض يصل إلى ١٪٥ وبتسهيلات في السداد، ثم اختلف الأمر في المفاوضات التالية التي تراجعت أكثر من ٦ شهور إلى وجود شروط متعلقة بتحفيض قيمة العملة<sup>(٢١)</sup>. كان التردد وعدم الجسم الناجم عن انعدام الرؤية سبباً في إخراج الحكومة وتغيير شروط القرض للأسوأ<sup>(٢٢)</sup>.

### - بدائل تمويل العجز

كانت الحاجة ملحة بالفعل للقرض من جهة انخفاض تكلفة الاقتصاد والسياسة بالإضافة إلى دفعه لثقة المستثمرين العالميين في الاقتصاد المصري. وذلك في ظل صعوبة الموقف الاقتصادي وتراجع الدول العربية والأجنبية الكبرى عن الوفاء بتعهداتها لتقديم مساعدات عاجلة لمصر بعد ثورة يناير بنحو ٧.٣ مليار دولار من الجانب العربي لم يصل منها حتى الآن سوى مليار جنيه قدمتها المملكة العربية السعودية ودول قطر مناصفة و٣٥ مليار دولار وعدت الدول

## ١- موازنة الثورة: لا عزاء للشهداء

تشير عملية إعداد موازنة ٢٠١٢-١١ إلى سيادة أنماط التعامل واتخاذ القرارات العامة نفسها من قبل الجهات التنفيذية بالنيابة عن الشعب، ناهيك عن أن الميزانية خرجت بعيداً عن الميزانات السابقة الهيكيلية نفسها التي تعكس توازنات ما قبل الثورة. حيث احتكرت الجهات التنفيذية عملية إعداد الميزانية ومجازأة الجمهور بها، متزامناً بذلك مع عرضها على بعض اللقاءات في وزارة المالية ومجلس الوزراء لم تُعرض فيها الخطة العامة للدولة والتي من المفترض أن تقدم الأساس النظري للميزانية المالية التي تعكس أولويات الخطة. أيضًا، لم تحظ هذه الاجتماعات بالأهمية الكافية فكانت ذكر الرماد في العيون، ولم تلق الوزيرة فايزة أبو النجا - المسئولة عن التخطيط - الأهمية الكافية لحضور اجتماعاتها ومناقشة أفكار الحضور الممثلين للمجتمع بعد ثورة شعبية أتت بقيم المشاركة والشفافية<sup>(٢٣)</sup>.

هذا كان على العكس تماماً من تصريحاتها السابقة التي أكدت فيها أن:

(خطة عام ٢٠١٢/٢٠١١ ستكون خطة غير تقليدية: نظراً لأنها الخطة الأولى التي يتم إعدادها عقب ثورة ٢٥ يناير، مضيفة أن هذه الخطة سترتكز على هدف «الاستثمار في البشر» باعتباره المدخل الحقيقي لتحقيق العدالة الاجتماعية بمفهومها الواسع والصحيح، وأن الوزارة تستعد لمناقشة هذه الخطة مجتمعياً على نطاق أوسع من خلال إتاحتها على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط وإطلاق صفحة أخرى للوزارة والخطة على موقع «الفيس بوك» لتلقي الملاحظات والاقتراحات لتطوير الخطة قبل إقرارها بشكل نهائي والبدء في تنفيذها، وأن ذلك سينعكس في إعطاء أولوية متقدمة لقطاعات التنمية البشرية كالتعليم بمستوياته المختلفة بما في ذلك التعليم الفني والبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار، بحيث تكون لهذه القطاعات بالإضافة إلى الصحة أولوية واضحة في الميزانية الاستثمارية للدولة)<sup>(٢٤)</sup>.

وهو الأمر الذي لم يحدث بكل تأكيد، ما يذكر بأنماط النظام القديم في التعامل مع المواطنين، اعتماداً على قوة البطش وضعف ذاكرة المصريين.

عكست هذه العملية الغامضة رغبة الجهات التنفيذية في استمرار الأنماط القديمة للتعامل مع ميزانية الدولة باعتبارها شيئاً خاصاً لا يحق للعامة الإطلاع عليه. فيغض النظر عن تضارب البيانات وعدم دقتها وفقدانها الأساس الحسابية والمنطقية والعلمية، طفت أنماط الإنفاق والإيرادات نفسها على الميزانية، باستثناء بعض التعديلات التقافية على الأجور لاستيعاب المطالب الفئوية بزيادة الرواتب أو التعيين والثبتت في الحكومة.

الموازنة المصرية مالياً الانحراف السياسي المتمثل في الانحياز للأغبياء من طبقة القطاع الخاص المخصوص سواء في بنود الإيرادات التي تتحاشى جباية أي ضرائب منهم بانتظار ما سيقدمونه من استثمارات ونمو، وفي بنود الإنفاق التي تُعدّ عليهم لدرجة التدليل والإفساد في بنود الدعم المختلفة. يأتي هذا على حساب جباية أكبر للإيرادات من أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط، ونصيب أقل من الإنفاق على الخدمات والأجور والدعم التي تذهب للفقراء. فلتتأمل تلك المفارقات ولدلالاتها في الاقتراحات المقدمة لحل الأزمة:

١- إعادة النظر في الأصول المنهوبة مثل الأراضي المنوحة لكتاب المستثمرين والطاقة المصدرة بأقل من قيمتها. يعني هذا نزع ملكية مساحات شاسعة من الأراضي المخصصة لكتاب المستثمرين ورجال النظام، ما يعني خسائر هائلة لهم وتهديداً لأوضاعهم المكتسبة، التي لم تهددها الثورة في أيامها الأولى، وإن كانت قامت من الأساس لتعديل هذا الخلل. كذلك يمس موضوع الطاقة قضايا مرتبطة بتحالفات النظام السابق الإقليمية والدولية، ما يشي بأن تغيراً كبيراً لم يحدث في رؤية تحالفات مصر الإقليمية والدولية ما بعد الثورة.

٢- إعادة النظر في بند الدعم الذي يستحوذ على جزء كبير من الإنفاق العام، وجزء كبير منه لا يذهب لمستحقيه. يعني هذا توقف المزايا التي اكتسبها قطاع كبير من رجال الأعمال عن طريق دعم الطاقة للمصانع ودعم الصادرات، وهذه النخبة من رجال الأعمال عادة ما تربطها علاقات وثيقة بالبيروقراطية ورجال النظام القديم. إلا أنه يجب ملاحظة أن قضية إعادة هيكلة الدعم كان من المتوقع أن تستعرق وقتاً طويلاً لتهيئة المناخ الاقتصادي والسياسي لها؛ فليس من السهولة حساب تأثير رفع الدعم عن البنزين على الأسعار، كذلك التحويل للغاز الطبيعي في المصانع والمخابز يستغرق وقتاً ويطلب تمويلاً واستثماراً. أمر الدعم معقد للغاية ومترابط ومتشارك مع العديد من التغيرات الاقتصادية مهمة، لذلك يحتاج إلى المزيد من الدراسات والعمل.<sup>(٢٥)</sup>

٣- زيادة إيرادات الضرائب عبر: تصعيد معدلات الضريبة، فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية، مكافحة التهرب الضريبي. كان من المستغرب بعد الثورة عدم إدراج الضرائب التصاعدية من ضمن المطالب؛ حيث إن مطالب الثورة جميعاً يستحيل تمويلها باستدامة بدون حصيلة إيرادات مرتفعة، وهو ما لن يتحقق إلا مع ضرائب تصاعدية. إلا أن الأمر أعمق من ذلك، فهناك مشكلة التهرب الضريبي، التي هي انعكاس مباشر لانخفاض نوعية الخدمات المقدمة من الدولة وانخفاض شرعيتها نتيجة الفساد وعدم الكفاءة.

الكبرى بتقييمها لمساعدة اقتصاديات دول الريع العربي ومنها مصر لم يصل منها شيء حتى الآن، إضافة إلى خروج نحو تسعة مليارات دولار إلى الخارج، وتراجع المستثمرين الذين تعهدوا بضخ استثمارات في مصر عن الوفاء بتعهدهاتهم حتى الآن.<sup>(٢٦)</sup>

لكن الملاحظ أن الحكومة لم تحاول التفكير في بدائل داخلية لتمويل العجز سواء عن طريق إعادة النظر في بنود الموازنة أو عن طريق ترشيد الإنفاق، ناهيك عن تقديم سياسات وأفكار جديدة للمستقبل. هذا على الرغم من وجود أفكار كثيرة جديرة بالنظر والاعتبار، إلا أن الجهات التنفيذية يبدو أنها كانت تدافع عن التركيبة الاقتصادية والاجتماعية القديمة التي أفرزت الثورة.

كانت هناك أفكار لحل المشكلة من قبل أطراف عديدة لحل العجز على المديين القصير والمتوسط والطويل، إلا أنه تم تجاهلها، وتفشيلها في حالة المضي قدماً في تنفيذها بعد ضغوط شعبية وإعلامية كثيفة. وكأن الثورة لم تكن، وكان الحكومة الجديدة هي استمرار للنظام القديم.

تم طرح أفكار في اتجاهات عديدة تصب في ترشيد الإنفاق وتعظيم الإيرادات، منها<sup>(٢٧)</sup>:

١- إعادة النظر في الأصول المنهوبة مثل الأراضي المنوحة لكتاب المستثمرين والطاقة المصدرة بأقل من قيمتها.

٢- إعادة النظر في بند الدعم الذي يستحوذ على جزء كبير من الإنفاق العام، وجزء كبير منه لا يذهب لمستحقيه.

٣- زيادة إيرادات الضرائب عبر: تصعيد معدلات الضريبة، فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية، مكافحة التهرب الضريبي.

٤- توحيد بنود الميزانية العامة بضم أموال الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة وإخضاعها للرقابة والمحاسبة.

على الرغم من بدأها هذه الأفكار وأهميتها، فإنها كانت تمثل ليس فقط حلاً لمشكلات الموازنة والاقتصاد والمجتمع والثورة، لكنها كانت تمثل صداماً قوياً مع الأسس المكونة لاقتصاد النظام القديم المبني على تحالف الاستبداد السياسي والفساد المالي. كانت الثورة أكثر براعة وكرماً من الفاسدين، فلم تستطع زحزحة أركان النظام وأساسه عن إعادة إنتاج وضعها ومزاياها الفاحشة السابقة.

#### - الميزانية والنظام القديم

تمثل بنود الميزانية انعكاساً حقيقياً لدى نفوذ القوى المختلفة في المجتمع، حيث تعكس الأهمية النسبية لبعض الإيرادات والإنفاقات الأولويات بالنسبة للحكومة. ويمثل انحراف

### - البطالة والاستثمار -

قامت الثورة ومعدلات البطالة مرتفعة بالفعل، حيث وصلت إلى ١١٪ من قوة العمل عام ٢٠١٠ أي ما يوازي ٢٠٩ مليون عاطل وفقاً للإحصاءات الرسمية؛ حيث تشير الإحصاءات غير الرسمية إلى ارتفاع النسبة إلى ٢٧٪ من قوة العمل بما يوازي ٨٥ مليون عاطل<sup>(٢٧)</sup>، ومن المتوقع أن تزداد النسبة خصوصاً بعد عودة العمالة المصرية من الدول العربية وتسرير عدد من الموظفين من أماكن عملهم نتيجة لمشكلات ما بعد الثورة.

تعبر البطالة هي الوجه الآخر لانخفاض معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي، الحكومي والخاص. فالاستثمارات هي التي تخلق الوظائف وتمتص مخرجات التعليم كل عام والتي تحتاج إلى استثمارات تخلق ٧٥٠ ألف وظيفة سنوياً. ناهيك عن العاطلين من السنوات السابقة والذين يتأهرون على عمل. هذا يعني أننا بحاجة إلى ٢٥٩ مليون وظيفة بنهائية ٢٠١١.

لم يكن مناخ الاستثمار في مصر موائماً لجذب هذا الحجم الهائل من الأموال المطلوبة. ففي ظل ارتفاع تكلفة الأعمال وتضييق الخناق على غير الموالين وعدم اليقين السياسي وضعف القوة الشرائية لغالبية المصريين نتيجة انخفاض الأجور وسوء توزيع الثروة وضعف البنية التحتية المادية والعلمية نتيجة انحساب الدول، كل هذا مجتمعًا أدى إلى تراجع الاستثمارات المفترض، وفقاً للنموذج الاقتصادي النيوليبرالي، أن تتدفق بعد إجراء تحرير السوق والتجارة والاقتصاد اللازمن.

وعلى الرغم من انخفاض أجر القطاع الحكومي، فإنه وفي ظل انعدام الأمل في القطاع الخاص وعدم الاستقرار في وظائفه فإن وظيفة بمربت لا يذكر أفضل من لا شيء. فمن قبل الثورة وتنشر المطالبات بتثبيت العمالة المؤقتة وتعيين أبناء العاملين ورفع الأجور وتحسين ظروف العمل، التي في الحقيقة لا تحتمل. لا يمكن في ظل هذه الظروف إلقاء اللوم على العمال والموظفين بقدر ما تلام النخبة التي لم تتصور حلاً لمشكلاتهم ولاختنات السياسات الاقتصادية وعجزها المزن.

بعد الثورة اندلعت مظاهرات عارمة في عدد كبير من الوزارات والهيئات الحكومية من قبل العمالة المؤقتة مطالبين بالثبت، أبرزها العاملون بالكهرباء والبترول والأوقاف والمالية والنقل العام والاتصالات والبريد<sup>(٢٨)</sup>. فقررت الحكومة تثبيت العمالة المؤقتة بالحكومة لـ٣ سنوات، أما بالنسبة للعمالة المؤقتة التي تقل مدة عقدها عن سنة، فسوف يتم إبرام عقود سنوية لهم بنظام المكافأة الشاملة لتحسين أجورهم وضمان استمرارهم في العمل<sup>(٢٩)</sup>. أما بالنسبة للعمالة الموسمية واليومية، فتقرر إنشاء كيان حكومي يضم كل هؤلاء العاملين، مع وضع الآليات التي تحافظ على حقوقهم واستمرار

لذلك فهناك حاجة للتفكير في زيادة نوعية الخدمات وكفاءة الحكومة قبل توقع زيادة الإيرادات. تدخلنا هذه الحقائق في دائرة مغفلة حول أهمية جودة الخدمات لزيادة الإيرادات، وضرورة الإيرادات لزيادة جودة الخدمات، وهكذا.

٤- توحيد بنود الميزانية العامة بضم أموال الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة وإخضاعها للرقابة والمحاسبة. كانت معركة الصناديق الخاصة إحدى المحطات المهمة لاكتشاف مدى عمق الدولة، ومدى قوة الثورة. فالصناديق الخاصة التي تحتوى على كم هائل من الأموال التي يُساء استخدامها وتُصرف بعيداً عن مصارفها الأصلية التي حددها القانون تُعدُّ نظاماً موازياً للموازنة العامة وهو ما يفتح باباً كبيراً للفساد والاستبداد.

جرت محاولات كثيرة لضم الصناديق إلى الإيرادات العامة بغرض سد العجز، لكن اصطدمت هذه المحاولات بحقائق، منها: أن هذه الصناديق معقدة حسابياً ومن الصعب معرفة أبعادها فوراً، إضافة إلى أن نظم صرفها ترتبط بنظم الحوافز التي تسير العمل في العديد من الأماكن، ولعل هذا ما دفع المحافظين إلى رفض قرار وزير المالية الدكتور حازم الببلاوي بقصر صرف موارد الصناديق على ما ورد في القانون<sup>(٣٠)</sup>. حيث يمثل هذا كارثة بالنسبة لحالة تقديم الخدمات؛ نظراً لاعتماد العديد من الموظفين على هذه الموارد في صورة مرتبات أو حوافز إضافية للعمل في ظل انخفاض المرتبات والأجور المعروفة.

في كل هذه المعارك الفكرية، كان من الواضح احتلال التوازن المعلوماتي والمعرفي والمؤسسي لصالح النظام القديم؛ حيث قاد عدم وجود رؤية اقتصادية للثوار وعدم وجود معلومات حول تفاصيل القضايا وعدم التنسيق بينهم نتيجة لعدم وجودقيادة وعدم وجود مؤسسات ناضجة لهم إلى هزيمة مبرمة أمام الفلول في هذه القضايا. وتم تداول الحجج التقليدية من قبل الجميع والتي كانت سائدة من قبل، وكان الثورة بلا رأس.

### ٣- المطالب الفئوية: هل هي حقاً فئوية؟

انتشرت المظاهرات والاعتصامات من الموظفين الحكوميين والعامل في القطاعين العام والخاص على السواء للمطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف العمل أو المطالبة بالمعاملة بالمثل أو العدالة داخل أماكن العمل. كان هذا متوقعاً بعد تراكم المظالم عبر العقود المختلفة والتي عادة ما كان يدفع ثمنها العمال والموظفون بصفتهم الفئات الأضعف. إلا أن قضية المطالب الفئوية يجب أن تتم مناقشتها في إطار قضية البطالة والاستثمار وقضية توازن الأجور والأسعار.

الاقتصاد المصري في هذه المرحلة الدقيقة وتشجيع الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية في الصناعة والمشروعات من أجل توفير فرص عمل للشباب، وتوسيع قاعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعظيم الصادرات، مشيرًا إلى التزام الحكومة بتوفير الآليات الازمة لتحسين مناخ الاستثمار الصناعي والتجاري وتقليل كل العقبات أمام المستثمرين بما يجعل مصر متنافسة مع الدول الجاذبة<sup>(٣٤)</sup>. أكد الدكتور سمير الصياد وزير التجارة والصناعة، أنه لا تراجع عن دعم الحكومة لتشجيع الاستثمار المصري والعربي والأجنبى في مصر، ولا مجال لأى تخوف لدى المستثمرين خاصةً أن الأوضاع السياسية والأمنية تسير إلى الأفضل<sup>(٣٥)</sup>. كما أعلن الدكتور سمير الصياد وزير الصناعة والتجارة الخارجية، أن الوزارة تعكف حالياً على صياغة وإعداد عدد من الإجراءات المساندة والمحفزة لخلق بيئة عمل مناسبة وجاذبة للاستثمار، خاصة في مجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مؤكداً التوجه الحكومي نحو الاعتماد على الإصلاحات الاقتصادية التي تسهم في الحفاظ على استدامة النمو الاقتصادي والمالي، وأن الحكومة ملتزمة بصياغة المزيد من السياسات لتطوير مناخ الاستثمار لإتاحة المزيد من فرص العمل أمام الشباب وزيادة الدخل ومحاربة الفقر).

٢- اجتماعات دون خطط عمل: عقدت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني العديد من الاجتماعات لتشخيص أزمة الاقتصاد ووضع الخطط اللازمة لعلاجه. فقام اتحاد المستثمرين بزيارات للخارج من أجل زيادة حجم الاستثمارات وفتح أسواق جديدة أمام المستثمرين، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد؛ حيث كان من المتوقع أن هذه الزيارات ستتساعد في التغلب على أزمة ركود المبيعات التي بدأت في الظهور، فضلاً عن زيادة حجم الصادرات المصرية بالخارج<sup>(٣٦)</sup>. كما عقد الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين اجتماعاً قبل أسبوعين في وزارة المالية لمناقشة خطة العمل خلال الفترة المقبلة وضمان الحفاظ على العمالة<sup>(٣٧)</sup>.

لم تفلح كل هذه الاجتماعات والفعاليات في التقدم نحو حل المشكلات، وسادت الأفكار القديمة ونظم العمل الفاشلة السابقة نفسها. فقضية تمويل المشروعات الصغيرة تم تخصيص مساحة كبيرة من النقاش لها، وتم طرح فكرة تحويل أحد البنوك الموجودة إلى بنك للمشروعات الصغيرة<sup>(٣٨)</sup>؛ حيث من الممكن أن تساهم في حل مشكلة البطالة عن طريق توليد وظائف نظرًا لأنها بالفعل توفر نسبة تفوق ٧٥٪ من العمالة، وعلى الرغم من ذلك فهي لا

عملهم<sup>(٣٩)</sup>. لم تخلُ هذه العملية من تعقيبات تمثلت في نزاع العاملين القدماء مع العاملين الجدد من أجل تعين أبناء العاملين، في ظل سيادة مفاهيم احتكارية مشوهة عن دور الحكومة<sup>(٤٠)</sup>.

استجابت الحكومة للأزمة قصيرة المدى بمفاصمتها على المدى الطويل. لم يجر حوار جدي حول مصادر التوظيف ودور الحكومة وحجمها الأمثل وكيفية رفع كفاءة القطاع الحكومي. حيث إن استمرار حجم الحكومة الحالي يهدد بإضعاف قدرة الدولة على التحدي من جهة انشغالها بإدارته أكثر من إشغالها بأداء وظائفها. وستظل تتبع الزيادة في الجهاز الحكومي أي محاولات للإصلاح عن طريق زيادة الإنتاجية أو زيادة الأجور. ناهيك عن تعطيل مصالح الناس واستمراره مركزاً للفساد وعدم الكفاءة. هنا تم التهرب من مواجهة فجوة التنسيق والخدمات التي من المتوقع أن تنفجر قريباً جداً.

#### - هروب الاستثمارات

كان من المتوقع هروب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة بعد الثورة. وتجاوزت الاستثمارات الهاوية ١٠ مليارات دولار. وأدت حالة عدموضوح الرؤية السياسية، وغموض طبيعة نظام الحكم القائم، والانفلات الأمني الذي عانته مصر خلال عام الثورة إلى عدم توقع عودتها السريعة.

وتتقسم الاستثمارات الأجنبية في مصر إلى قسمين رئيين، مباشرة وغير مباشرة، وبايع الأجانب ما في حوزتهم من استثمارات في الأوراق المالية بقيمة كبيرة بلغت ١٧,١ مليار دولار، وهي صافي التدفق للخارج خلال الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠١١، نتيجة تخلص الأجانب مما في حوزتهم من محفظة الأوراق المالية المستثمرة في مصر، خاصةً أذون الخزانة المصرية التي أسفرت عن صافي مبيعات بلغ نحو ٦,١ مليار دولار، طبقاً لما أعلنه البنك المركزي المصري<sup>(٤١)</sup>.

كان على الحكومة من أجل أن تحافظ على معدل نمو ٤٪ على الأقل أن تضخ نحو ٥٠٪ من الاستثمارات خلال الفترة المتبقية من ٢٠١١، وذلك لتعويض فجوة استثمار القطاع الخاص وذلك من أجل تلافي الآثار السلبية لتسريح العمالة<sup>(٤٢)</sup>. لكن في ضوء وضع الموازنة الحالي والعجز المرتفع كان من الصعب تحقيق مثل هذا التصور.

#### - فقدان حس الأزمة

كان من الواضح على الحكومة فقدان حس الأزمة، تمثل هذا في تصريحات لا تتحول إلى سياسات، واجتماعات لا تنتهي بخطط عمل، ووعود لا تتحقق.

١- تصريحات لا سياسات: يمكن اقتباس هذا التصريح للوزير المسؤول (إن الحكومة حرية على دفع كل ما من شأنه دعم

وهذا تصريح آخر من قبل وزيرة التخطيط والتعاون الدولي بالنسبة لقطر، حيث صرحت بأن قطر قد تحدثت عن حزمة من ١٠ مليارات دولار لم نعرف تفاصيلها بعد. مؤكدة تراجع الاستثمارات العربية بنسبة كبيرة خلال الفترة الأخيرة، مشيرة إلى تأسيس ٢٦٦٧ شركة بعد ثورة ٢٥ يناير برأسمال ٤.٤ مليار جنيه، وأن ٨٥٪ من هذه الأموال استثمارات مصرية و١٠٪ للأجانب و٥٪ للعرب. في إشارة واضحة إلى تبخر الوعود.

#### - الدول الغربية

أوضح وزير المالية السابق سمير رضوان أن الرئيس الأمريكي أوباما وعد بمبلغ يتراوح ما بين ٢-٣ مليارات، إضافة إلى وعد بشطب مليار دولار من الدين المصري وتقديم مليار دولار أخرى للمساعدة في التنمية وتمويل مشاريع بني تحتية<sup>(٤٢)</sup>. انطلقت وعود مماثلة من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد من أجل دعم الاقتصاد المصري مكافأة للمصريين على ثورتهم السلمية الحضارية.

لم يحدث تقدم يذكر في وعود الدول الغربية كما العربية، حيث يبدو أن العالم أكثر تعقيداً وأقل براءة مما يحلو للبعض أن يتخيّل. ساهمت الاضطرابات الأمنية وتعثر المسار السياسي وعدم وجود مثل شرعى منتخب للمصريين لفترة طويلة في تحويل هذه الوعود إلى بخار. كان لمصالح الدول الغربية والعربية على السواء في ضمان أن مسار مصر السياسي لن يخرج عن المرسوم له والمقدر أحد الأسباب الرئيسية للإجحاف عن تنفيذ الوعود. هذا ينقلنا إلى ضرورة البحث عن طرق أخرى للتمويل أقل تسييساً وأكثر وطنية.

#### - المصريون بالخارج

كانت الثورة ملهمة للحماس وملهمة للأفكار أيضاً، فهب المصريون في الدول العربية والخليجية تحديداً لنجد الاقتصاد المصري. فانعقد أكثر من مؤتمر بهدف دعم الاقتصاد المصري عبر: تنفيذ عدد من المشاريع القومية، إنشاء صندوق بمشاركة المصريين العاملين بالسعودية الذين تتراوح أعدادهم ما بين مليون ونصف مليون بحسب المليون بحيث يقوم كل منهم بوضع ألف ريال بالصندوق وتوجع حصيلة الصندوق تحت تصرف البنك المركزي المصري والحكومة الجديدة كسلفة بدون فوائد لتمويل مشروعات خدمية وتنموية للشباب على أن تعود أموال الصندوق لأصحابها وبضمaman البنك المركزي المصري بعد مدة تصل إلى ٣ سنوات وبعد تحقيق الاستقرار ودوران عجلة العمل والإنتاج بالبلاد<sup>(٤٤)</sup>، ويساعد هذا الصندوق في دعم مشروعات تؤمن احتياجات مصر من السلع الإستراتيجية عبر مشاركة الجاليات المصرية<sup>(٤٥)</sup>.

تحصل إلا على ١٠٪ فقط من إجمالي التمويل المتاح من البنوك مما يؤثر بالسلب على عملية نمو الشركات الصغيرة<sup>(٣٩)</sup>. في الوقت نفسه، اشتكت جمعية مستثمري أسيوط من أن هناك نحو ٤٥ مشروعًا مقدمًا من طرفها إلى فرع البنك الأهلي في أسيوط منذ أكثر من عامين، إلا أن البنك لم ينته من دراسة هذه المشروعات رغم استكمالهم جميع الأوراق المطلوبة من البنك والضمانات بسبب تعدد مسؤولي فرع البنك المتعاقبين<sup>(٤٠)</sup>، ما يُظهر حجم العقبات الموجودة، وال الحاجة إلى أفكار مبتكرة لمعالجتها.

٣- **وعود لا تُنفذ:** انطلقت المبادرات الاقتصادية والوعود بالأموال من حول العالم لمساعدة مصر والمصريين بعد ثورتهم المجيدة، لكن لم يتحقق من هذه الوعود بعض البعض، ما أدى إلى مشكلات كبيرة متعلقة بالتخبط السياسة المالية ولطرق سد العجز وتقدير التدفقات المتوقعة. أنت الوعود من الدول العربية والغربية على السواء ولم تختلف نتائج كل منها عن الأخرى.

#### - الدول العربية

من الصعب للغاية معرفة مدى جدية الوعود، فهناك الكثير من الأفكار التي يتم تداولها باعتبارها وعوداً. فعلى سبيل المثال: طرحت المملكة العربية السعودية بدء حملة لجمع مبلغ ٥ مليارات دولار، بالتعاون مع البنك الدولي ودول الاتحاد الأوروبي، تقدم مصر في صورة منح من أجل دعم قدراتها الاقتصادية<sup>(٤١)</sup>.

ويعمق من هذه المشكلة أن سياق طرح الأفكار أو قطع الوعود هو سياق شخصي في كثير من الأحيان، مما يصعب من متابعته والتتأكد منه. مثلاً ذكر المشير طنطاوى أن الأربع مليارات (لاحظ أنهم كانوا خمسة في السابق) موزعة على شكل قروض ميسرة وودائع ومنح، بما يؤكد عمق العلاقات التاريخية بين البلدين الشقيقين ووقف المملكة العربية السعودية إلى جانب مصر في هذه المرحلة التاريخية<sup>(٤٢)</sup>. لا توجد هنا معلومات كافية عن شخص منْ وعد وما نسب القروض والودائع والمنح، وما أبعاد التيسير المطروح، وما آليات الحصول على المبالغ وما فترات سدادها، وغيرها من الأسئلة المهمة المحددة لتقدير العملية.

ينتهي مثل هذا النمط من التعامل على المستوى الدولي، وإن كان الأخوي أيضاً، إلى الوصول إلى مثل هذه التصريحات لوزير المالية المصري سمير رضوان بعد فترة وجيزة جداً «حصلنا على وعد كثيرة بالساعدات لم تتعذر الأحضان والقبلات».. في إشارة إلى الوعود من قبل السعودية بمنح الحكومة المصرية مبلغ يقل عن ٤ مليارات دولار (لاحظ أن المبلغ يقل تدريجياً)، منها ٥٠٠ مليون منحة والباقي قروض ودعم لتسهيلات الصادرات السعودية.

عادت المعدلات إلى الانخفاض في الربعين الأخيرين من العام وذلك بسبب العديد من الأسباب الداخلية والخارجية أيضًا:

فداخلياً: أدى وضع عدم التأكيد والمخاطر إلى معاناة المصانع من نقص السولار اللازم للعمليات الإنتاجية<sup>(٥)</sup>. كما أثرت الإضرابات والاعتصامات على سير العملية الإنتاجية، ما أدى إلى توقف العمل والإنتاج لفترات طويلة في بعض المصانع مما أثر على قدرتها على تلبية احتياجات السوق الدولي.

أما على المستوى الخارجي فكان تأثير الثورة الليبية متداً أيضاً إلى قطاع التصدير بالإضافة لمشكلة العمالة، حيث تأثرت القطاعات عدة يأتي في مقدمتها قطاعا الصناعات الغذائية ومواد البناء والتي يتم تصدير كميات ضخمة جداً إليها<sup>(٥٢)</sup>. أيضاً تراجعت صادرات منتجات الألبان والأغذية والمشروبات؛ حيث إن السوق الليبية يمثل حوالي ٢٠ % من حجم صادرات الأغذية والمشروبات ومنتجات الألبان<sup>(٥٣)</sup> لمصر. إذن تكانت الأزمة الداخلية والخارجية على قطاع التصدير والذي على الرغم من ذلك حقق نمواً ملحوظاً.

لم يخرج رد فعل الحكومة على الأزمة عن الأنمط السابقة للتعامل، فهناك دائمًا تصريحات وتأكيدات لحل الأزمة القائمة:

- فلقد أعلنت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية عن البدء في إعادة تفعيل مركز تنمية الصادرات المصرية، ليقوم بدور كثُر فاعلية في الترويج للمنتجات المصرية خلال المرحلة المقبلة، بما يسمح بزيادة الفرص التصديرية وتنمية وتنشيط الصادرات المصرية من السلع والخدمات، والانطلاق بالصادرات إلى مستويات عالية، وذلك بالتنسيق ودعم جميع الأجهزة المعنية في هذا المجال.

- وأكد الدكتور سمير الصياد وزير الصناعة والتجارة الخارجية أهمية العمل المؤسسي، خلال الفترة المقبلة، لإعادة بناء وتفعيل دور القطاعات التابعة للوزارة دون الاعتماد على أشخاص بعينهم.. مشيراً إلى أن الوزارة تستهدف إعادة تشغيل دورها الرئيسي في تنفيذ إستراتيجية التنمية الصناعية، زيادة معدلات الانتاج والتصدير<sup>(٤)</sup>.

- أسئلة الانتاجية

كان النضال من أجل تطبيق حكم المحكمة في ٢٠٠٨ بتحديد الحد الأدنى للأجر بـ ١٢٠٠ جنيه هو أحد مشتركات التظاهرات العمالية والمهنية بعد الثورة، حيث تتسم الأجور في مصر بالانخفاض الشديد، ما يُحدث تشوهات كبيرة في حياة الناس والنظام الاقتصادي. فالعديد من موظفي الحكومة تحت خط الفقر بمعدلات الدخول، الرسمية التي يتحصلون عليها.

كما أثيرت قضية الحد الأقصى للأجور نتيجة لاتفاقات لهائل في مرتبات الجهات الإدارية العليا في العديد من

لم يكن نصيبي تلك المبادرة الوطنية من النجاح بأفضل من وعود العرب والأجانب، فمن غير المعروف على وجه الدقة من المقصري في هذه الحالة. ربما كانت قلة خبرة العاملين على المبادرة، ربما كانت الفظروف والأوضاع غير المواتية، ربما كان طول الفترة الانتقالية التي خسرت البلد منها الكثير.

كان من المتوقع بعد هذا الأداء أن تتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ١,٧ مليار دولار إلى ٠,٢٠.<sup>(٤٦)</sup> حاولت الحكومة تسهيل الإجراءات ما أدى إلى إقبال عدد من رجال الأعمال الأجانب على تأسيس شركات ومصانع عقب ثورة ٢٥ يناير، خاصة بعد قرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بإلقاء اشتراط موافقة السلطات الأمنية لتأسيس الشركات في مختلف قطاعات<sup>(٤٧)</sup>. لكن من غير الواضح إلى أي مدى كان القرار دافعاً للشركات للتأسيس.

كان الفساد، ولا يزال، أحد مسببات ضعف الاستثمار في مصر، وعلى الرغم من ذلك لم تكن هناك نقاشات مستفيضة في طرق مواجهته. كان التركيز على الفساد الكبير المتمثل في «الأراضي والتراخيص والحصول على المرافق»، والذي يجعل مهمة من يدخل لقطاع الأعمال مستحيلة، وجرى تأكيد ضرورة إعادة النظر في عملية تخصيص الأراضي وقانون الحصول على التراخيص. والتركيز على أهمية عدم وجود مكيالين للأمور؛ لأن هذا ما يفتح مجالاً كبيراً للفساد<sup>(٤٨)</sup>.

٤- ميزان المدفوعات

بلغ عجز ميزان المدفوعات في عام ٢٠١١ حوالي ٢٦ مليار دولار منخفضاً بحوالي مليار ونصف المليار عن عام ٢٠١٠. كان هذا الانخفاض نتيجة زيادة الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات. حيث بلغت الصادرات حوالي ٢٧,٩ مليارات دولار من ٢٥ مليارات دولار في ٢٠١٠. وبلغت الواردات حوالي ٥٣,٩٧ مليارات دولار من ٥٩,٨ مليارات دولار في ٢٠١٠.

وكانت الصادرات قد انخفضت في الربع الأول من العام نتيجة للاضطرابات الأمنية والفوضى التي عمت الشوارع والتي أدت إلى عدم انتظام الشحن للكثير من السلع، إضافة إلى المنظومة البنكية والتحويلات الخارجية التي تراجعت بشكل كبير نتيجة الأحداث، إلى جانب أن إجراءات تحويلات البنك المركزي تراجعت من ٤٨ ساعة لإنهاء الإجراءات لتستمر إلى قرابة الـ ٢٠ يوماً ما تبعه الشهرين (٤٩).

عادت الصادرات إلى الارتفاع في الربع الثاني من العام نتيجة لوجود أوامر شراء مسبقة، وصفقات سبق التعاقد عليها قبل اندلاع الثورة، فضلاً عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المصدرة المصنعة مما انعكس إيجاباً على قيمتها<sup>(٥٠)</sup>.

تقييم الإنتاج ضرورة وضع معايير للأداء سواء في الوظائف الدنيا أو العليا. حيث يلاحظ أنه كما أن الأجور الدنيا غير متناسبة مع الإنتاجية فأيضاً الأجر العليا غير ذات علاقة بالإنتاجية، لذلك وجبت المساواة في المعاملة من باب العدالة وضمان استدامة الإنتاجية والكافأة.

كما أن ارتباط الدخل بالإنتاج هو الوسيلة الوحيدة لثبت أسعار المنتجات، حيث إن زيادة الأجر بدون إنتاجيه سيؤدي إلى التضخم مما يزيد من تكلفة المعيشة على المواطن الفقير والعاطلين عن العمل، ولعل مدخل زيادة الإنتاجية وضماناتها يعد أحد المداخل التوافقية بين العمال وأرباب العمل<sup>(٥٦)</sup>.

خامسًا: تشير قضية الأجور المنخفضة أهمية مناقشة أثار ذلك على تنافسية المنتجات المصرية في الخارج ومدى جاذبية مصر للمستثمرين الأجانب. حيث اعتمدت المنتجات المصرية على تخفيض التكاليف عن طريق السيطرة على الأجور، كذلك كانت مصر جاذبة للاستثمار الأجنبي بسبب انخفاض الأجور. لكن دعنا نناقش هذا الأمر، فمع الزيادات المتوقعة في الإنتاجية نتيجة رفع الأجر إلى المستويات الإنسانية العادلة، يمكن أيضًا السيطرة على التكلفة وتخفيفها عن طريق اقتصادييات الحجم. كذلك فإن جاذبية الدول للشركات الأجنبية تعتمد على العديد من التغيرات، والتي من ضمنها الإنتاجية والجودة وبيئة الإبداع في العمل، وهو ما يمكن أن يكون جاذبًا لنوع أكثر تطوراً من المستثمرين.

لابد من تقديم تصور جديد لعناصر تنافسية الاقتصاد المصري تعتمد على اقتصادييات الكرامة للمصريين بدلاً من اقتصادييات المهانة التي كان يتبعها النظام السابق. حيث كانت المعادلة التنافسية هي ضرائب منخفضة وعمالة كثيفة منخفضة الأجر هي الحل لجذب المستثمرين. كانت هذه المعادلة مبرراً لعدم الاستثمار في التعليم والصحة لرفع نوعية المواطن المصري ورفع كفائه وإنتاجيته، التي هي من وجهة نظر النظام غير مطلوبة؛ لأن شروط السوق غير ذلك. نريد اقتصاداً يعتمد الكفاءات والخبرات ويرحب بالإبداعات والتطويرات، هذا يتطلب تعليماً أفضل وصحة أفضل لمواطن مصرى يستحق أن يعيش ويتنفس ويستمتع بثمار عمله.

هذا التصور مختلف له فرص في النجاح، إذ على الرغم من ارتفاع الأجور في ألمانيا فإنها تستقطب استثمارات هائلة للاستفادة من ارتفاع إنتاجية العامل الألماني ومن البنية التحتية العلمية في ألمانيا، كذلك اليابان على الرغم من ارتفاع مستوى معيشتها. وتذهب إلى لندن ونيويورك وكاليفورنيا الشركات من أجل الاستفادة من خبرات الجامعات ومعاملها ومن تجمعات الشركات المتخصصة في تلك الأماكن. هناك صيغ مختلفة للعيش، دعنا، من أجل الشهداء ومن أجل أطفالنا أن نختار أكثرها كرامة ورخاء.

المؤسسات والتي تصل لأرقام خيالية تزيد حتى على مقابلها العالمي. وتأتي هذه الزيادات من تعدد بنود الحوافز التي يكن وبالغًا فيها بشكل كبير، فهناك تعدد في عضويات مجالس الإدارات ما يعني بدلات متنوعة عن حضور الاجتماعات وعن الانتقالات وخلافه، كذلك اللجان المتنوعة والممتدة بدون إنتاجية حقيقية<sup>(٥٥)</sup>. ولعل هذه القضية أن تكون كاشفة للعديد من المواقف الحقيقة للعديد من الأطراف لذلك سنوليهما بعض الاهتمام في النقاش.

في البداية لابد من الإقرار بحق العمال والموظفين بصفتهم مواطنين في الحصول على أجر عادل نظير لما يقومون به من عمل، وأن يوفر لهم هذا الأجر الحدود الدنيا للعيش الكريم، إذ يُعدُّ هذا حقاً من حقوق البشر ومكتسباً من مكتسبات الثورة. لكن نحتاج أيضًا أن نتأكد أن هناك بالفعل عملاً حقيقياً يقدم مقابل هذا الأجر، من أجل ضمان العدالة. القضية باختصار تتماس مع قضايا السياسة المالية والنقدية وقضية حجم الحكومة الأمثل وإنتاجية الاقتصاد وتنافسيته وهذا ما يستحق النقاش.

أمام الحكومة والمجتمع العديد من المشكلات التي يجب النظر إليها جميعاً بعين الاعتبار عند محاولة تطبيق هذا الأمر:

أولاً: حجم الأموال المطلوبة لرفع الأجور إلى الحد الأدنى ١٢٠ جنيه هو في حدود ٤٠ مليار جنيه في ظل موازنات بعجز أكثر من ١٤٠ مليار جنيه، والذي يُحتاج بامكانية توفيره من خلال إلغاء الدعم أو ترشيده. لكن المشكلة تكمن في أن إلغاء الدعم لن يكون إلا تدريجياً، وكذلك فإن هناك تنافساً على هذه المبالغ الموفرة تمني كل فئة نفسها بها، فهناك التعليم والصحة والبنية التحتية إضافة إلى التخلص من العجز، كل هذه البنود تنافس على أموال الدعم.

ثانياً: المخاوف من التضخم نتيجة ضخ أموال بدون عمل حقيقي، مما يؤدى إلى اختلال موازين الأسعار وانهيار القوة الشرائية للجنيه لدرجة تصبح معها الأجور القديمة ذات قوة شرائية أكبر، وهو تحدي كبير يحتاج إلى حزم من الدولة وسيطرة علي الأسواق تحتاج إلى شرعية من الدولة غير موجودة الآن.

ثالثاً: قضية حجم الحكومة الأمثل، هل نحتاج إلى كل هؤلاء الموظفين الذين يفوقون ٦ ملايين موظف؟ ما المعايير التي ستحدد بناء عليها؟ هل كل الموجودين في الحكومة يقومون بعمل في الأساس ليستحقوا عليه أجرًا؟ إجابة هذه الأسئلة ستحدد الكثير قبل الحديث عن زيادة الأجور للجميع وبدون تفرقة. وتجاهل هذه الأسئلة سيؤدي إلى استمرار الوضع المرتكب والغامض وغير الكفء ولا العادل الذي أدى إلى انخفاض الأداء الكلي لل الاقتصاد المصري عبر فترات طويلة.

رابعاً: تشير قضية الإنتاجية والأجر العادل المعتمد على

١- الاهتمام بالنقدي والمالي على حساب الاقتصاد الحقيقي: اعتمدت السياسات الليبرالية الجديدة على أدوات السياسة المالية والنقدية لإحداث النمو والتطور، وتجاهلتحقيقة الأزمات المترسخة في بنية النظام الاقتصادي. فمن خلل القطاعات الاقتصادية التي تحتل فيه الصناعة التحويلية والمتطورة نسباً منخفضة إلى الزراعة المتدهورة إلى قطاع الخدمات غير الكفء. تخلف بنوي يحاج إلى سياسات من نوع مختلف تقوم ببناء القدرات وحشد الموارد بمشاركة مجتمعية لضمان الاستدامة وغرس ثقافة الإنتاج والإبداع.

٢- الاهتمام بالآني على حساب الاستراتيجي: هناك نزعة قصيرة النظر تسيطر على إدارة الاقتصاد في مصر، وهذا ناجم عن: المركبة الشديدة وضعف تأهيل النخب الاقتصادية وغياب المعايير المهنية والعلمية التي تسهل التواصل في النظم اللامركزية. كذلك يؤدي غياب الرؤية إلى هدر الإمكانيات عن طريق خلل الأولويات والسياسات.

٣- عدم اعتبار تأثير تداخل المجالات (السياسة، الثقافة، الخ): هناك غربة حقيقة بين المواطنين والاقتصاد بمعانٍه الاحترافية ناجمة عن أن نظم الإنتاج والإدخار والاستثمار غير مترسخة في الثقافة العامة. فقيم الانضباط والجدية واحترام العمل والوقت التي تميز المجتمعات المنتجة غائبة عن المصريين.

سادساً: هناك حاجة إلى إعادة تنظيم العمال والموظفين بعيداً عن النقابات التي سيطرت عليها الدولة، حيث كانت هذه السيطرة للدولة على النقابات أحد العوامل التي مكنت الأجور من الاستمرار منخفضة إلى الآن نتيجة تدمير القوة التفاوضية للعمال أمام أرباب العمل سواء كان الحكومة أو القطاع الخاص. ولعل من الضروري أيضاً التنبيه إلى أن كثرة النقابات المستقلة مع عدم وجود تنسيق سيؤدي إلى التفتت المفضي إلى تدمير القوة التفاوضية الجماعية لمجموع العمال والموظفين<sup>(٥٧)</sup>.

سابعاً: هناك حاجة إلى صياغة تنظيم جديد لسوق العمل يضمن مرنة للسوق وحقوقاً للعمال، حيث من المتوقع مع ضغوط العولمة والتنافسية الدولية أن تنجح ترتيبات سوق غير مرنة في الصمود. لذلك يجب تدخل الدولة من خلال ضمانات للعمال في حالة التسریع، مع تحويل العلاقة بين الجميع إلى علاقة تفاوضية إيجابية بدلاً من الإقصاء المتبادل المعتمد على علاقات قوى من غير الواضح أنها ستستمر<sup>(٥٨)</sup>.

### ثالثاً: مداخل النظر إلى القضايا الاقتصادية:

تحتاج مصر في هذه الأوقات إلى مداخل جديدة للنظر في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبعد فشل إلقاء المدخل التقليدية التي جربت كل التصورات الممكنة ولم تحقق النجاح الكافي، قد يُحتاج بأن تدخلات السياسة أفشلت

#### مساهمة قطاعات الاقتصاد الرئيسية في الناتج القومي<sup>(٥٩)</sup>

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٩,١٣	١,١٤	١٤	<b>نصيب الزراعة</b>
٥,١٦	١,١٥	٤,١٤	<b>الاستخراج</b>
٨,١٦	٨,١٦	٩,١٦	<b>الصناعة التحويلية</b>
٣,٣٦	٦,٣٧	٤,٣٨	<b>الخدمات</b>

كذلك فإن مؤسسات الإدخار الموجودة لا تتوافق مع قيم المجتمع بشكل عام من جهة شبه الريادة الموجودة، ما يؤدي إلى عدم انسجام فوائض المجتمع إلى البنوك وتسربيها إلى الاستهلاك أو أشكال أخرى من الإدخار، ما يعني: هدر المدخرات، تقليص مساحة الاستثمار العلني، زيادة مساحة الاقتصاد غير الرسمي، الأمر الذي يعني تشوّهات في بنية الاقتصاد ترسخ من تخلفه وعدم كفائه وعدالته<sup>(٦٠)</sup>.

٤- الميزة التنافسية المصرية والقطاعات القائدة: هناك حاجة إلى تحديد القطاعات الاقتصادية القائدة بناء على

الاقتصاد وأن وضع مصر الإقليمي والدولي لم يمكنها من جني ثمار هذه السياسات. هذا صحيح، لكن السياسات والرؤى والأفكار المطروحة لم تكن لتنجح أيضاً في ظل الأوضاع الطبيعية.

#### أزمة المدخل التقليدية

إذن لابد من التمييز بين الأوضاع الطبيعية وغير الطبيعية. ومن ضمن مشكلات المدخل التقليدية أنها تعامل مع مصر باعتبارها في وضع مستقر داخلياً وخارجياً، وهذا ما يؤدي إلى الإخفاق دائمًا لتجاهل العديد من التغيرات الأساسية، مثل:

السكان التي تسكن العشوائيات ومشكلات عجز الموازنة والتضخم والبطالة تعني أن هناك مشكلات اقتصادية واجتماعية متفاقمة تهدد بـ عدم الاستقرار. ونذكر هنا بأن هذه المشكلات هي التي قادت من أجلها الثورة، ولا تعني الانتخابات في حد ذاتها حلاً لهذه المشكلات.

على المستوى السياسي تعتبر مصر من الدول الفاشلة حيث إن قضياباً مثل: تقسيم الفساد، انخفاض فعالية الحكومة، ضعف المشاركة السياسية، وزيادة مساحة الاقتصاد غير الشرعي، انتشار التظاهرات والاعتصامات، اندلاع صراعات القوى بين الأطراف المختلفة تعتبر كلها مؤشرات للفشل. ومما يفتق من الأمور: زيادة الانقسامات السياسية بين النخبة أزيد من حالة الشرذمة، عدم الانفاق حتى على أبسط الأمور، سيادة نزعات الهوية على نزعات السياسيات.

تحتاج مثل هذه الأوضاع الاستثنائية إلى مداخل مختلفة تستوعب هذه التناقضات وتضعها في إطار يرتب أولويات المشكلات وخطوات الحل على خلافية من التوافق الوطني وبين الإجماع واعتبار تأثير المجالات الأمنية والسياسية ومسار العدالة الانتقالية على المسار الاقتصادي. مساهمة قطاعات الاقتصاد الرئيسية في الناتج القومي<sup>(٥٩)</sup>.

توجهات التوسيع السكاني المستقبلي وبناء على ميزات مصر التنافسية في الموارد المادية والبشرية والموقع الجغرافي. تقوم هذه القطاعات بقيادة النمو وتنسيق السياسات وتوجيه باقي القطاعات لخدمتها والتنسيق معها؛ إذ تسود حالة منفوضى السياسات التي تنتهي بعدم القدرة على تحقيق تراكم في اتجاه رفاه المواطنين أو تحديد موقع مصر في الاقتصاد العالمي.

#### هل مصر دولة فاشلة؟

قد يبدو السؤال صادماً، لكن الحقيقة تتمثل في أن مصر دولة مريضة ولا بد من الاعتراف بأمراضها؛ حيث لن يجدي الإنكار والمواوغة. مصر ليست بالضرورة فاشلة تماماً في كل الجوانب، لكنها ليست صحيحة أو طبيعية. يمكن اختبار هذا بمراجعة مؤشرات الدول الفاشلة التي احتلت مصر فيها الموقع رقم ٣١ متساوية مع سيراليون ومتقدمة بدرجة على جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان في المركز الأول في هذا المؤشر الصومال والمركز ١٧٧ فنلندا حيث الأقل فشلاً.

تعد الضغوط السكانية والتنمية الاقتصادية غير العادلة والفقر والانحدار الاقتصادي أخطر المؤشرات في الحالة المصرية؛ حيث إن ارتفاع نسبة الشباب في السكان والتفاوت الاقتصادي الهائل بين الفقراء والأغنياء والنسبة المرتفعة من

مؤشرات الدول الفاشلة<sup>(٦٠)</sup> المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

التنمية الاقتصادية غير العادلة UED	اللاجئون والنازحون REF	الضغط السكاني DP
١٠/٨,٨	١٠/٦,٤	١٠/٧,١
<ul style="list-style-type: none"> <li>- معامل جيني</li> <li>- دخل أعلى ١٠% من السكان</li> <li>- دخل أقل ١٠% من السكان</li> <li>- توزيع الخدمات على الحضر والريف</li> <li>- الوصول للخدمات المتطورة من قبل جميع السكان</li> <li>- سكان العشوائيات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نزوح مرتفع</li> <li>- معسكرات لاجئين</li> <li>- معسكرات نازحين</li> <li>- أمراض مرتبطة بالنزوح</li> <li>- نسبة اللاجئين للسكان</li> <li>- نسبة النازحين للسكان</li> <li>- قدرات الاستيعاب</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- كوارث طبيعية</li> <li>- أمراض</li> <li>- مشكلات بيئية</li> <li>- تلوث</li> <li>- ندرة غذاء</li> <li>- سوء تغذية</li> <li>- ندرة مياه</li> <li>- نمو سكاني</li> <li>- وفرة شباب</li> <li>- معدل وفيات مرتفع</li> </ul>

النحو الإنساني ونزيف العقول HF	الانتقام الجماعي GC	الفسر والانحدار الاقتصادي eco
١٠/٧,٤	١٠/٥,٧	١٠/٧,١
- المهاجرون لعدد السكان - رأس المال البشري - هجرة المتعلمين	- التمييز - التهميش السياسي - العنف العرقي - العنف المجتمعي - العنف المذهبى - العنف الدينى	- عجز اقتصادى - دين حكومي - بطالة - بطالة شباب - القوة الشرائية - دخل الفرد - معدل النمو - التضخم
المؤشرات السياسية والعسكرية	شرعية الدولة SL	حقوق الإنسان وحكم القانون HR
١٠/٥,٩	١٠/٩,٢	١٠/٩
- الشرطة - مستوى الجريمة - انتشار التعليم - القراءة والكتابة - المياه والصرف الصحي - البنية التحتية - صحة جيدة - التليفونات - الانترنت - اعتمادية الطاقة - الطرق	- الفساد - فعالية الحكومة - المشاركة السياسية - العملية الانتخابية - مستوى الديمقراطية - الاقتصاد الشعري - تجارة المخدرات - التظاهرات والاعتصامات - صراعات القوة	- حرية الصحافة - الحريات المدنية - الحريات السياسية - تجارة البشر - المعتقلون السياسيون - الاحتجاز - الاضطهاد الديني - التعذيب - الإعدامات
انقسام النخبة FE	الأجهزة الأمنية SEC	التدخل الأجنبي EXT
١٠/٨,٨	١٠/٧	١٠/٨
- صراعات القوة - انقسامات - انتخابات مزورة - التنافس السياسي	- النزاعات الداخلية - انتشار الأسلحة الخفيفة - العصيان والتظاهر - ضحايا النزاع - الانقلابات العسكرية - أنشطة الثورة - التسلیح - التفجيرات	- المساعدات الأجنبية - تواجد قوات حفظ سلام - تواجد مهام للأمم المتحدة - تدخل أجنبي مسلح - عقوبات اقتصادية - تصنيف اثنمني منخفض

أفكارهم بغض النظر عن محتواها إلى سياسات. تأتي خلفية الإسلاميين من الطبقة الوسطى والدنيا بشكل عام، وتعاني هذه الطبقات ضعف تراكم الأموال وضعف الخبرات في العمليات الاقتصادية المعقّدة والدولية.

فكتيبة لضيق قاعدة الرأسمالية المصرية وارتفاع حواجز الفساد والاستبداد المانعة للدخول فإن الإسلاميين وكثيراً من المصريين لا يمتلكون فوائض ضخمة تمكّنهم من تمويل برامج اقتصادية طموحة. كما أن انتشارهم في ميدان العمل الحكومي أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة لم يساعدهم على تكوين خبرات تساهُم في التحديث، حيث ظلت المشروعات العملاقة حكراً على المقربين من النظام. كل هذه الأمور تقلل من فرص النخبة الجديدة في تحقيق إنجازات حقيقة.

تعاني برامج الإسلاميين الاقتصادية مشكلات انعدام الرؤية والأولويات التي تتسم بها الأحزاب التقليدية نفسها، كذلك تعاني فجوة بين الوعود والإمكانات، وعدم وضوح طرق تمويل البرامج. كذلك تعاني بعض البرامج عدم وضوح نموذج الدولة وعدم الحسم فيما يتعلق بالانحيازات الأساسية. حيث أتت البرامج لحاولة إرضاء الجميع وهو ما سينتهي بخط الجميع، ولعل المفاجأة الكبرى في هذا المقام هي أن برامج اقتصاد الثورة غير ثورية<sup>(٦٢)</sup>.

تؤشر هذه الحقائق إلى أن قدرة النظام الجديد على الصمود والاستمرار مرهونة بمدى افتتاحه على الآخر، الذي هو بشكل ما النظام القديم الذي يملك المال والخبرة الازمة للنجاح. يمتلك الإسلاميون والثوار الشرعية الديمقراطية، لكنهم لا يملكون تحويل أفكارهم إلى واقع يحقق أهداف الثورة.

#### تجنب النزاع مع النظام القديم

يتمثل النظام القديم في رجال الأعمال المستفيدين من وضعهم بالقرب من رجال الدولة في صورة قروض بنوك أو تخصيص أراضٍ أو الاحتياط أو الحصول على دعم للطاقة أو الصادرات أو التهرب من الضرائب أو الحصول على معلومات حصرية تساعد على تطوير النشاط بما يخل بالمنافسة العادلة.

ذلك يتمثل في الإعلام الذي يعكس مصالح رجال الأعمال ويدافع عنها، وفي البيروقراطية المترهلة المستفيدة من الأجر المرتفعة والمزايا الهائلة وغياب الرقابة، وكذلك في المؤسسة العسكرية المحافظة بطبعتها ذات الاستثمارات الهائلة والتي لا ينافسها أحد في دوريها السياسي والاقتصادي.

تبعد المعركة غير متكافئة بين قوى الثورة والنظام القديم؛ حيث إن البيروقراطية تستوعب حوالي ٦٥ مليون موظف أي حوالي ٣٢.٥ مليون مواطن، إضافة إلى عدد هائل من المرتبطين

#### مدخل إعادة الإعمار بعد الثورات

يقدم مدخل إعادة الإعمار بعض المفاهيم الضرورية، فهو يعتبر السياق المحيط بالعملية الاقتصادية بشدة مثل العملية السياسية وتطور حالة الأمنية ومدى التقدّم في مسار العدالة والمصالحة المجتمعية. فبدون تقدّم في العملية السياسية لا يوجد أفق ولا استقرار سياسي، وبدون الأمن لا يوجد استقرار مجتمعي، وبدون مسار العدالة والمصالحة تظلّ حالة الأمنية هشة وينخفض مستوى الثقة وتزداد الاضطرابات والتوترات. هذه المسارات جميعها لها تأثير كبير على العملية الاقتصادية، ولذلك يجب اعتبارها وإيلاؤها الاهتمام المناسب.

يهتم هذا المدخل بخلق الوظائف باعتبارها أولوية قصوى، ويهتم بتقديم الخدمات لزيادة شرعية الحكومة وبناء الثقة بين الأطراف المختلفة من أجل تدعيم المسار السياسي. كذلك يهتم هذا المدخل ببناء قدرات الجهاز الحكومي وتقدير تقديم الخدمات المختلفة من أجل تحقيق الاستقرار والرضا للمواطنين. تعتمد كل هذه العمليات على المشاركة المجتمعية لزيادة المحسبية والاستجابة، وكذلك لبناء الثقة وإنقاذ الإطراف المختلفة بالاحتكام إلى العملية السياسية والرضا بتنتائجها. إذ يؤدي الإقصاء في وضع السياسات وتنفيذها إلى إفقادها الشرعية وتعريضها لخطر الرفض عند التنفيذ.

#### الاقتصاد السياسي للثورة

##### - الشباب

قام بالثورة الشباب المترافقه أعمارهم بين ٣٥-٢٠ عاماً في المتوسط، وهم تلك الفئة من السكان التي وُلدَت منذ منتصف السبعينيات وتعلمت وترعرعت وعملت أو تعطلت، لكنها في المجمل تحس أن آفاق مستقبلاها السياسي مسدودة بسبب احتكار السلطة والثروة الذي اتحدت عرابة للصدفة في السبعينيات أيضاً. فكانت أجيال السبعينيات والثمانينيات تثور ضد فساد السبعينيات والثمانينيات وما بعدهما.

تكمّن مشكلة الطليعة الثورية في أنها من فئة الشباب الذين لا يملكون مالاً وفيراً؛ لأنخفاض دخولهم في المجمل ولكنهم من خارج النظام الذي احتكر المال مع السلطة، فلم يستطيعوا تمويل تحركاتهم وتحويل أحالمهم إلى مؤسسات تستطيع مواجهة طغيان المال الحرام. يمكن التدليل على هذا بضعف الحركات والأحزاب الشبابية ونسبة تمثيلهم في أول برلمان بعد الثورة.

##### - الإسلاميون

كان الإسلاميون هم أكثر الفئات تنظيماً بعد الثورة، مما ساعدتهم على تحقيق العديد من النجاحات في البرلمان والرئاسة. لكن من الضروري معرفة حدود قدراتهم على تحويل

ويمكن للدولة أن تقوم بتقييم الأصول بقيمتها وقت شرائها، وأن تدخل شريكاً في المشروع بقيمة الفرق بين ما دفعة والقيمة وفي هذا ما يحفظ حق الدولة ويحافظ على الأصل والاستثمار من الانهيار.

فرصة ثانية للجمع

لم يكن الرسول عليه الصلاة والسلام مثالياً فقط عندما عفا عن أهل مكة وهم من قتلوه وشردوه وسرقوه، لكنه كان واقعياً أيضاً؛ حيث إن محاولة القصاص وتحقيق العدالة ستكون من الصعوبة بمكان لدرجة أنها ستفضي إلى نزاع مجتمعي لا نهاية له. عندما تشيع الجريمة تسقط، وعندما يشيع الفساد يصعب تحديد المسؤوليات بدقة. هناك بالتأكيد حالات صارخة لا تحتاج إلى برهان، لكن هناك آلاف الحالات المشتبهة التي ستُغرق الدولة في دوامة لا نهاية لها، ولن تفضي إلى العدالة المنشودة أبداً.

إذاً فلتكن هناك فرصة ثانية للجميع، على قاعدة المسؤولية والشفافية والكفاءة، ولتنطلق محاولات إعادة التدريب والتأهيل لملاطيبي الحكومة من حصلوا على وظائفهم بشكل غير شرعي، ولمراجعة العقود غير الشرعية وتستبدل بها أخرى شرعية في إطار من التدرج الحاسم.

تحتاج مثل هذه الترتيبات إلى نظام قوى للعدالة، وهو ما يعني: رفد النظام الحالي بقضاة إضافيين لتحفييف الأعباء، وتغريب دوائر لقضايا الخاصة، تعزيز القضاة الاقتصادي، لضمان نزاعات الاستثمار والتجارة بأسرع ما يمكن.

لكن ما ضمانات عدم العودة إلى النظام القديم بعد تقديم كل هذه التنازلات من الثورة؟ هذا يتوقف على: مدى تماسك القوى الثورية، مدى يقطة المجتمع، مدى تعاون النظام القديم والذي هو غير متوقع. لذلك يجب الاحتفاظ بنشوة الفعل الثوري، وانتباه القوى الجديدة واستمرارية الفعاليات الثورية حتى يتم تحقيق التحول الكامل. فعلى الرغم من كرم الثورة وحضاريتها بعدم مساسها بالمتلكات وعدم استهانتها بأرواح من حاربوها وقتلوا شهداءها نجد تجھاً وجوداً وشراسة من أركان النظام القديم في مواجهتها، وكأن شهيداً لم يسقط وعيناً لم تُفقأ ودمًا لم يُسل.

## **خاتمة:**

حاولت الدراسة تقديم تحليل للأفكار والسياسات الاقتصادية التي استحوذت على الاهتمام في عام الثورة، مبينة توازنات القوى بين الأطراف المختلفة من أجل تقديم رؤية أعمق لمشكلة علاقة الأفكار بالمؤسسات بالمصالح في مصر. وبدا جلياً أن النظام القديم ما زال يمتلك قوة اكبر متمثلة في الأموال

بالفساد في القطاع الخاص، إلى جانب العمالة غير الرسمية التي تعاني حساسية دخولها للتغيرات طويلة المدى.

لا يمكن المخاطرة باستبعاد هذا الحجم الهائل من الأموال والأصول والبشر مجرد أنهم من النظام القديم، لذلك لابد من تقديم صيغة دمج اقتصادي واجتماعي على أساس جديدة مستدامة؛ حيث إن استمرار الوضع الحالي الذي لا يوفر أي صيغة لهذه الأصول والعلاقات يعني أن هذه الأصول والأموال تتعرض للخسارة ما يدفعها إلى تمويل ناشطي الثورة المضادة في الإعلام والأجهزة الحكومية للتشويش على الانجازات ودفع المسار نحو الفشل.

عادة ما يتم التعامل مع مثل هذه الأمور عن طريق التأمين والصادرة في غمرة المد الثورة بحجة التطهير وحماية الثورة ومحاربة أعدائها. لكن هذا المسار لم يتم التقدم فيه؛ نظراً لطبيعة تركيبة ومسار الثورة المصرية الخاص. لم يتبق إلا مسار واحد لحل هذه المشكلة التي من الممكن بتجاوزها أن تدمر المسار الديمقراطي بأكمله.

إعادة الدمج الاقتصادي

لابد من الاتفاق بداية على خطورة الوضع القائم على الثورة، وارتفاع تكلفة الاستمرار في العناد وعدم حل المشكلة المتمثلة في هذه الأموال والأصول وال العلاقات التي تحتاج إلى أن تتحرّك من أجل نفسها ومن أجل الوطن، ففي النهاية مادامت هذه الأموال في مصر فإنها يمكن أن تعمل لصالح الوطن وبنفسه في النظام الجديد.

كذلك فإن استمرار التهبيج ضد رجال الأعمال بشكل عام بدون التمييز بين الشريف والخسيس يصعب من الموقف من جهة تثبيط المبادرة من جهتهم على الدخول في أنشطة اقتصادية جديدة، وتخويف الأجهزة المختلفة من بنوك وجهات رقابية على التعامل معهم وتسهيل أعمالهم. هذا المناخ من شأنه أن يفاقم من مشكلة ضعف الاستثمارات التي ستعني معدل نمو منخفضاً وبطالة مرتفعة تؤدي إلى اضطرابات حديدة.

الدمج العادل -

لابد من توسيع النقاش حول مفهوم الدمج العادل الذي يحفظ للدولة حقوقها ولا يفرط فيها، فلا تنازل ولا تخلي عن حقوق المواطنين التي تحميها الدولة، كذلك لابد من الاعتراف بجهد رجال الأعمال ومساهمتهم في المشروعات المختلفة، فالاموال المنهوبة هي أصول وطنية من مصلحة الجميع الحفاظ عليها وتنميتها. وما دامت الدولة لا تنتوى إدارة الأنشطة الاقتصادية بنفسها، فمن المفضل ترك ادارتها لمن هي تحت يده.

السابع

- :  
[\(12\) Economist Intelligence Unit, Egypt country report, April 2012, P. 17.](http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=351457&(11) World Economic development report, 2012, http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH/EXTWDRS/EXTWDR2012/0,contentMDK:22999750~menuPK:8154981~pagePK:64167689~piPK:64167673~theSitePK:7778063,00.html)
- (١٢) اقتصاديون للجزوري: حوكمة تواجه «خيارات معدنة»، اليوم السابع:  
[\(15\) عبد الحافظ الصاوي، موازنة ما بعد الثورة: دعم للأغنياء ولا عزاء للفقراء، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ص ١٢.](http://img.youm7.com/News.asp?NewsID=553873&(14) رجال الأعمال في انتظار «الرئاسة» للتخلص من ارتباك الحكومات الانتقالية.. صبور: المستثمرون في حالة ترقب للإجراءات التي ستتحدد بها الحكومة الجديدة، أخبار مصر، com/view/.misrnews.http://www.785924.html)
- (١٦) «التخطيط» تعد خطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠١٢، اليوم السابع:  
[\(17\) «المالية» تنتهي من إعداد مشروع الموازنة العامة، موقع أخبارك:  
\[http://www.akhbarak.net/articles/292183-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9\\\_%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%89\\\_%D9%85%D9%86%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF\\\_%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9\\\_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9\\\_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9\]\(http://www.akhbarak.net/articles/292183-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9\_%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%89\_%D9%85%D9%86%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF\_%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9\_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9\_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9\)](http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=383653)

والمؤسسات التي تدافع عن الأفكار التي تدعم وجوده. وأن قوى الثورة بحاجة إلى تطوير الأفكار التي هي بدورها تحتاج إلى مؤسسات وذلك للدفاع عن حقوقها ومصالحها. تحول خريطة القوى تدريجياً لصالح قوى الثورة، لكنها تحتاج إلى وقت وتدرج لا يخلو من عزم وثورة إذا لزم الأمر للحفاظ على سلامة المسار. توارن القوى مهم أيضاً عند الحوار والتفاوض، وهو ما طرحة الورقة بعيداً عن الصراع الذي هو حقيقة أيضاً. لابد للثورة من أفكارها ومؤسساتها لتحقق على الأرض ولتنبت دماء الشهداء حياة لأطفالنا وأحفادنا.

الهوامش:

- erfan.abdulla@yahoo.com  
(1) David Lane, Post state socialism: a diversity of capitalism, P. 32.  
(2) Ibid, P. 36.  
(3) Ibid, P. 35.  
(٤) تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٢-٢٠١١، المنشد الاقتصادي العالمي:  
[\(٥\) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٦٤، ٦٥.](http://www3.weforum.org/docs/WEF_GCR_Report_2011-12.pdf)  
(٦) انظر: محمود عبد الفضيل، رأسمالية المحاسب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي، دار العين، الطبعة الأولى، ٢٠١١.  
(٧) تقرير مقارنة أنشطة الأعمال في الدول العربية، البنك الدولي، ٢٠١٢:  
[\(8\) Corruption by country, Transparency International, <http://www.transparency.org/country#EGY>](http://www.doingbusiness.org/~media/FPDKM/Doing%20Business/Documents/Profiles/Regional/DB2011/DB11-Arab-World.pdf)  
(٩) تقرير: الفساد يكبّد مصر ٦ مليارات دولار سنويًا، اليوم السابع:  
<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=350519&>  
(١٠) جودة عبد الحالق: ثقة المستثمر الأجنبي اهتزَّ، اليوم

<http://www.arabstoday.net/>

20110615108373/fuq-gefges-gejukqki-jgjc-cga-gemdifi.html

(٢٦) حازم الببلاوي، أربعة شهور في قفص الحكومة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٣٨.

(٢٧) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مرجع سابق، ص ٤٤-٤٥.

(٢٨) «المالية» توافق على تثبيت العاملين المؤقتين بالكهرباء والبترول، اليوم السابع:

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=349624&SecID=24&IssueID=0>

(٢٩) تجمهر مئات العاملين بـ«المالية» مطالبين بمقابلة «رضوان»، المصريون:

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=288657&IssueID=2055>

(٣٠) «المالية» تقرر بدء إجراءات تثبيت العمالة المؤقتة بالحكومة، جريدة الوسط اليومية:

<http://el-wasat.com/portal/News-55608634.html>

(٣١) عمال في «جابكو» ينتظرون قرار وزير البترول الجديد بتثبيتهم، أخبار مصر:

[http://www.misrnews.com/php?site=maktoob\\_eco&page=1603.site](http://www.misrnews.com/php?site=maktoob_eco&page=1603.site)

(٣٢) الاستقرار السياسي والأمني يعيده ١٠ مليارات دولار استثمارات أجنبية هاربة. عز العرب: المشهد الانتخابي الإيجابي من شأنه أن يعيد ثقة المستثمرين الأجانب مرة أخرى.

(٣٣) خبير اقتصادي: ضرورة ضخ ٥٠٪ من الاستثمارات خلال العام الجارى.

(٣٤) الصياد: لا تراجع عن دعم الحكومة لتشجيع الاستثمار الخارجي في مصر، بوابة الأهرام الإلكترونية: [gate.ahram.org.eg](http://gate.ahram.org.eg)

(٣٥) المرجع السابق.

(٣٦) «اتحاد المستثمرين» يبحث فتح أسواق جديدة في عدد من الدول، اليوم السابع:

<http://www.youm7.com/>

(١٨) الحياة اللندنية: مصر لن تلجأ لصندوق النقد الدولي، بوابة الأهرام الإلكترونية:

<http://gate.ahram.org.eg/>

(١٩) «رضوان»: نحتاج ٦ مليارات دولار من البنك الدولي وصندوق النقد، اليوم السابع:

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=393670&SecID=24&IssueID=0>

(٢٠) وول ستريت جورنال: توقعات بتوسيع نطاق شروط النقد الدولي على القرض لمصر، موقع أخبارك:

[http://www.akhbarak.net/articles/6076301-%D9%88%D9%88%D9%84\\_%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%AA\\_%D8%AC%D9%88%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%84\\_%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA\\_%D8%A8%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9\\_%D9%86%D8%B7%D8%A7%D9%82\\_%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7\\_](http://www.akhbarak.net/articles/6076301-%D9%88%D9%88%D9%84_%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%AA_%D8%AC%D9%88%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%84_%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA_%D8%A8%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9_%D9%86%D8%B7%D8%A7%D9%82_%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7_)

(٢١) «رويترز»: الصعوبات في طريق قرض «النقد الدولي» لمصر قد تؤدي إلى خفض قيمة الجنيه، المصري اليوم:

<http://www.almasryalyoum.com/node/621006>

(٢٢) الجارديان: العودة لصندوق النقد الدولي مخرج مصر، أخبار مصر:

<http://news.egypt.com/arabic/permalink/1566265.html>

(٢٣) اقتصاديون: صندوق الدولي «الباب الأخير» للمساعدات الدولية، موقع أخبارك:

[http://www.akhbarak.net/articles/6274238-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86\\_%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82\\_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%89\\_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1\\_](http://www.akhbarak.net/articles/6274238-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86_%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%89_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1_)

(٢٤) أذنفر: عبد الحافظ الصاوي، مرجع سابق، ص ٦٥، ٦٦.

(٢٥) المجالس التصديرية تنتقد أداء الحكومة، العرب اليوم:

(٤٦) مبادرة لجمع ١٢ مليار دولار من المهندسين بالخارج لدعم  
اقتصاد مصر، أخبار مصر:  
<http://www.egynews.net/wps/portal/news?params=156687>

(٤٥) الخميس.. المؤتمر الثاني لـ«المصريين بالخارج» لدعم  
الاقتصاد الوطني، اليوم السابع:  
<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=725983>

(٤٦) أبو النجا: «المستثمر الأجنبي مش هييجي لو مش شايف  
المصري ناجح»، وكالة مصر:  
<http://www.masress.com/youm7/24-06-2011>

(٤٧) مستثمرون أجانب يخترقون السوق المصري بشركات  
جديدة، اليوم السابع:  
<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=426192>

(٤٨) صالح: الاقتصاد يتغافى.. وجذب الاستثمار مستحيل مع  
«ثالث الفساد»، أخبار مصر:  
[http://www.misrnews.com/site.php?site=maktoob\\_eco&page=1328](http://www.misrnews.com/site.php?site=maktoob_eco&page=1328)

(٤٩) «المصدرون»: الصناعات الغذائية الأكثر تضرراً من  
أحداث ليبيا، اليوم السابع:  
<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=378934>

(٥٠) التخطيط: زيادة الصادرات غير البترولية خلال شهر  
الثورة بنسبة ٢٩٪، اليوم السابع:  
<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=437309>

(٥١) غرفة النسيج: انخفاض صادراتنا ١٠٪ بسبب تجاهل  
«الصياد»، اليوم السابع:  
<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=424823>

(٥٢) «المصدرون»: الصناعات الغذائية الأكثر تضرراً من  
أحداث ليبيا، شبكة أخبار:  
<http://www.akbarak.net/articles/284375>

News.asp?NewsID=359509&

(٣٧) المناطق الصناعية بالصعيد تعاني نقص التمويل وغياب  
التسويق، اليوم السابع:  
<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=363037&SecID=24&IssueID=0>

(٣٨) «جمعيات رجال الأعمال» تؤكد أهمية تمويل البنوك  
للمشروعات بعد الثورة، موقع أخبارك:  
[http://www.akbarak.net/articles/437515-%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83\\_](http://www.akbarak.net/articles/437515-%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83_)

(٣٩) صالح: الاقتصاد يتغافى.. وجذب الاستثمار مستحيل مع  
«ثالث الفساد»، أخبار مصر:  
[http://www.misrnews.com/site.php?site=maktoob\\_eco&page=1328](http://www.misrnews.com/site.php?site=maktoob_eco&page=1328)

(٤٠) ٤٥ مشروعًا صناعيًا معطلاً بـ«أسيوط» لعدم وجود  
تمويل، أسيوط دوت كوم:  
<http://assiutdotcom.blogspot.com/2011/04/45.html>

(٤١) حملة سعودية لدعم اقتصاد مصر بـ٥ مليارات دولار،  
مقدمة الإسلام:  
<http://www.islammemo.cc/hadath-el-saa/Entefadat-Masr/2011/02/18/117463.html>

(٤٢) المشير يشكر خادم الحرمين لدعمه مصر بأربعة مليارات  
دولار، اليوم السابع:  
<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=417598>

(٤٣) تراجع الاستثمارات الأجنبية في مصر، موقع أخبارك:  
<http://www.akbarak.net/articles/1154956-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%AB%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9>

- %D8%AA%D8%B9%D9%85%D8%AF-%D8%A5%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%84%D9%87%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A3%D8%AC%D8%B1-%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84
- (٥٨) مستثمرون يطالبون بمراعاة حقوقهم في قانون العمل الجديد، أخبار مصر:  
<http://www.misrnews.com/view/491261.html>
- (٥٩) الاقتصاد المصري في أرقام ٢٠١١، البنك الأهلي المصري:  
<http://www.nbe.com.eg/>
- (٦٠) David Lane, Post state socialism: a diversity of capitalism, P. 35.
- (٦١) Fund for peace, Failed states index,  
<http://www.fundforpeace.org/global/?q=fsi>
- (٦٢) أنظر: إبراهيم سيف و محمد أبو رمان، الأجندة الاقتصادية للأحزاب الإسلامية، مؤسسة كارنيجي، مايو ٢٠١٢.  
<http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=view&id=48259>

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D9%86\_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1\_%D8%AA%D8%B6%D8%B1%D8%B1%D8%A7\_%D9%85%D9%86\_ 25%

(٥٣) تراجع صادرات الألبان المصرية إلى ليبيا، اليوم السابع:  
<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=391490>

(٥٤) «الصياد»: إعادة تفعيل «تنمية الصادرات» للترويج في الأسواق الخارجية، الموجز:  
[http://almogazcom/old/news/77954.](http://almogazcom/old/news/77954)

(٥٥) انظر حازم البلاوى، مرجع سابق، ص ٥٥، ٥٤  
(٥٦) «المجالس التصديرية» تحذر من تخفيض الدعم لملياري جنيه، شبكة أخبارك:  
<http://www.akhbarak.net/articles/1078066>

(٥٧) فاروق: النظام تعمد إفساد سوق العمل للهروب من تحديد أجر عادل، الموجز:  
<http://www.mujaz.me/coverages/1264717/..%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%88%D9%82->

%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-

